



APA
الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين
International Association For Experts & Political Analysts

مقتطف الصحف الصهيونية

الاثنين 17 آذار 2025

مقالات ودراسات وتقارير

معهد دراسات الأمن القومي: العملية ضد الحوثيين: أول اختبار لترامب لاستعراض قوته

بقلم تامر هايمان

الحوثيون هم آخر وكلاء المحور الشيعي الذين لم يُعيدوا تقييم أفعالهم ولم يُكبحوا جماح أسلحتهم. طوال الحملة ضد التنظيم اليمني، ارتكب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أخطاءً عملية: لم تُستهدف البنية التحتية لنظام الحوثيين؛ ولم يُقضَ على قادة التنظيم؛ ولم يُحافظ على استمرارية عملياتية مستدامة - بل اقتصر على إجراءات لإزالة التهديدات المباشرة؛ ولم تُنفذ أي عمليات برية، ولا حتى مهام للقوات الخاصة؛ ولم تدفع إيران ثمنًا لأفعال وكلائها.

هل شهدت الليلة الماضية التحول الذي طال انتظاره؟ نأمل، نعم. هذا هو أول اختبار لترامب لاستعراض قوته الذي سيُؤطر كل التهديدات التي أطلقها حتى الآن. إذا شهدنا شيئاً استثنائياً، فإن دبلوماسية "فتح أبواب الجحيم" ستظل فعّالة. لكن إذا لم يُوقف هذا الحوثيين، فسيُظهر ضعفاً - ليس تجاه حماس فقط، بل تجاه إيران بالدرجة الأولى - وستُعتبر دبلوماسية القوة التي ينتهجها ترامب جوفاء.

الاختبار الحقيقي هو اختبار النتائج لا المدخلات. السؤال الوحيد المهم ليس عدد الضربات التي تُنفذها الولايات المتحدة، بل ما إذا كان البحر الأحمر سيُفتح أمام السفن. سننتظر ونرى - في الوقت الحالي، تبدو الأمور أكثر إشراقاً مما كانت عليه من قبل.

* * *

معهد دراسات الأمن القومي: ألقوا أسلحتكم! النداء المثير لزعيم حزب العمال الكردستاني في تركيا

بقلم غالبا ليندنشتراوس

وجّه عبد الله أوجلان، الزعيم المسجون لحزب العمال الكردستاني الكردي، دعوةً مثيرةً في 27 فبراير/شباط لمسلحي المنظمة لنزع سلاحهم وحل أنفسهم. يُمثل هذا الإعلان نقطة تحول مهمة في الجهود المبذولة لإنهاء هذا الفصل العنيف من النضال الكردي ضد الحكومة التركية. وبينما ينطوي التخلي عن نضال حزب العمال الكردستاني الطويل الأمد، وبدأ مع تأسيس المنظمة عام 1978، على تحديات كبيرة، إلا أن هناك استعدادًا واضحًا للتصرف وفقًا لبيان أوجلان، على الأقل في ما يتعلق بعمليات حزب العمال الكردستاني داخل تركيا. للتطورات في تركيا تداعيات على عموم السكان الأكراد في الدول المجاورة، إذ تُضعف قدرة الأكراد في سوريا على الحفاظ على حكمهم الذاتي، وتُعزز نفوذ تركيا في سوريا، ما قد يزيد أيضًا من التهديد لإسرائيل.

في 27 فبراير/شباط، قرأ ممثلو حزب الشعوب والديمقراطية (DEM)، الحزب التركي المؤيد للأكراد، رسالة من عبد الله أوجلان، المحتجز في الحبس الانفرادي في تركيا منذ العام 1999. في الرسالة، دعا أوجلان حزب العمال الكردستاني إلى وقف صراعه العنيف وحل نفسه تمامًا. على الرغم من وجود اتفاقات وقف إطلاق نار سابقة بين تركيا وحزب العمال الكردستاني، إلا أن أوجلان لم يدعُ قط إلى حل المنظمة. قبل أسابيع قليلة، أشارت شائعات إلى أن أوجلان قد يُصدر مثل هذا الإعلان، لكن التفاصيل ظلت مجهولة. يشير الغموض الذي يحيط بالمفاوضات معه إلى درجة عالية من الجدية. وقد مكّن غياب التسريبات المهمة، التي كان من الممكن أن تُثير ردود فعل عنيفة، من إصدار هذا الإعلان، الذي قد يكون له بالفعل آثار تحويلية.

ساهمت عوامل عدة في هذا الإعلان. أحدها هو التحول الشخصي الذي مر به أوجلان في السجن، حيث ابتعد عن دعوات الاستقلال الكردي. في بيانه، أكد أن الظروف التي استلزمت في الأصل إنشاء حزب العمال الكردستاني لم تعد قائمة. عسكريًا، منذ عام 2021، كثفت تركيا هجماتها على مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذين لجأوا إلى شمال العراق، ما أضعف المنظمة على الأرجح. في الواقع، دار جزء كبير من الصراع الأخير بين تركيا وحزب العمال الكردستاني خارج تركيا. بالإضافة إلى ذلك، أدى التقدم التكنولوجي، وخاصة في صناعة الدفاع التركية وإنتاجها للطائرات المسيرة، إلى تعقيد قدرة حزب العمال الكردستاني على مواجهة الجهود العسكرية التركية. أدت ضربات الطائرات المسيرة التركية إلى سقوط المزيد من الضحايا الأكراد مع تقليل الخسائر التركية إلى أدنى حد. ونتيجة لذلك، دخل أوجلان المفاوضات من موقف ضعيف.

من وجهة نظر الحكومة التركية، يُسلط العديد من المحللين الضوء على رغبة الرئيس رجب طيب أردوغان في تعديل الدستور التركي كدافع رئيسي للتفاوض مع أوجلان. على وجه التحديد، يرغب أردوغان في الترشح لولاية رئاسية أخرى في انتخابات عام 2028؛ ومع ذلك، فبموجب الدستور الحالي، تقتصر ولايته على ولايتين. وللترشح مرة أخرى، سيحتاج إلى تعديل الدستور أو الدعوة إلى انتخابات مبكرة لتجنب إكمال ولاية ثانية كاملة كرئيس تنفيذي [في الواقع، هذه هي بالفعل فترة ولاية أردوغان الرئاسية الثالثة، لكن ولايته الأولى كانت قبل تغيير نظام الحكم في تركيا] يتطلب تحقيق التغييرات الدستورية دعمًا برلمانيًا أوسع، ويبدو أن أردوغان يسعى إلى استمالة الناخبين الأكراد - ولو مؤقتًا. ويبدو أن خطوته تهدف أيضًا إلى تفتيت أنماط

التصويت الكردية وجذب المزيد من الأصوات الكردية نحو حزبه، حزب العدالة والتنمية. وبالفعل، يؤيد بعض الأكراد أجندة حزب العدالة والتنمية المحافظة، وهو اتجاه قد يزداد قوة. وبعيداً عن الاعتبارات الانتخابية، تُعد قضية الأقلية الكردية تحدياً أساسياً لتركيا. فقد أودى الصراع المستمر منذ عقود مع حزب العمال الكردستاني بحياة أكثر من 45 ألف شخص. ومن ينجح في تحويل العلاقات مع الأقلية الكردية في تركيا، والتي تشكل حوالي خمس السكان، يمكنه دفع البلاد إلى الأمام، بما يتماشى مع رؤية أردوغان لـ"تركيا الجديدة".

بالنسبة لأنقرة، تلعب التطورات في سوريا منذ سقوط الرئيس بشار الأسد دوراً محورياً في استعدادها للتفاوض مع أوجلان. تنظر تركيا إلى الإدارة الذاتية التي يقودها الأكراد في شمال شرق سوريا على أنها تهديد أمني وامتداد لعمليات حزب العمال الكردستاني داخل تركيا. في رؤيتها لمستقبل سوريا ما بعد الأسد، ينبغي تفكيك قوات سوريا الديمقراطية - (SDF) التي تسيطر على شمال شرق سوريا وتضم عرباً وكردياً وأقليات أخرى - ودمجها في الجيش السوري كمقاتلين أفراد. ونظراً لهيمنة الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني داخل قوات سوريا الديمقراطية، تأمل تركيا أن تشجع دعوة أوجلان للعناصر المرتبطة بحزب العمال الكردستاني على الانسحاب من سوريا.

التحديات التي تواجه عملية السلام

نظراً للصراع الطويل الأمد وتداعياته، يجب أن تشمل المصالحة جميع شرائح السكان. ومع ذلك، فإن ميول أردوغان الاستبدادية - بما في ذلك معاملته القاسية للمعارضة وجهوده لنزع الشرعية عنها - تثير المخاوف. على وجه الخصوص، يُلقى استمرار اعتقال رؤساء البلديات الأكراد المنتخبين في جنوب شرق تركيا (حيث يُشكل الأكراد أغلبية)، بتهمة التعاون مع حزب العمال الكردستاني، بظلال من الشك على استعداد تركيا لدعم عملية سلام حقيقية. في خضم التراجع الديمقراطي الذي شهدته تركيا على مدى العقد الماضي، يبدو تأكيد أوجلان على أن الديمقراطية وحدها هي القادرة على توفير الحل أجوقاً.

وخلافاً للحوار الكردي التركي في العقد الماضي الذي فشل في نهاية المطاف، يبدو أن أردوغان هذه المرة يُحافظ على مسافة، ربما للتنصل من العملية في حال تعثرها. جاءت الدعوة غير المتوقعة في أكتوبر/تشرين الأول 2024 لأوجلان لنزع سلاحه - إلى جانب دعوة لمخاطبة البرلمان التركي إذا امتثل - من زعيم حزب الحركة القومية (MHP) دولت بهجلي. لم يحظَ دعم بهجلي لهذه الخطوة بشعبية بين مؤيديه، كما أن صحته الهشة تُثير مخاوف بشأن استقرار العملية.

ومن غير الواضح ما الذي كسبه الجانب الكردي مقابل إعلان أوجلان. بتأكيد أن الظروف التي استلزم إنشاء حزب العمال الكردستاني لم تعد قائمة، أضعف أوجلان بشكل كبير المطالب الكردية بالحقوق الثقافية. حتى لو أقرّ أوجلان شخصياً بضرورة حل حزب العمال الكردستاني، فإن التحدي الأساسي الذي تواجهه تركيا في التعامل مع أقليتها الكردية قائم. وفوق كل ذلك، ثمة قلق من أن يُترجم منح الحقوق الثقافية إلى تهديد سياسي وأمني لاستمرار حكم أردوغان. ومع ذلك، فإن أوجلان مُحقّق في إشارته إلى أن الصراع وعواقبه قد أدّى إلى هجرة كردية كبيرة إلى غرب تركيا، ما يجعل الانفصال الإقليمي أقلّ جدوى من ذي قبل. ومع ذلك، فإن هذا الاختلاط الديموغرافي وارتفاع معدلات المواليد لدى الأكراد مقارنةً ببقية تركيا قد يُعززان النظرة إليهم كتهديد ما لم تحدث مصالحة حقيقية.

وفي ما يتعلق بشمال شرق سوريا، رَحّب قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبدي، بتصريح أوجلان، مُقرًا بتأثيره الإقليمي الإيجابي المُحتمل، إلا أنه أكّد أنه ينطبق فقط على حزب العمال الكردستاني وليس على قوات سوريا الديمقراطية. وبما أن تركيا تعتبر هذه الجماعات مترابطة، فإن تصريحات عبدي قد تُؤجج المخاوف التركية. مع ذلك، في 10 مارس/آذار، توصل عبدي والرئيس السوري أحمد الشرع إلى اتفاق تاريخي لدمج قوات سوريا الديمقراطية وعناصر من الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا ضمن هياكل الحكومة السورية. وفي حال تطبيقه، من شأن هذا الاتفاق أن يخفف بشكل كبير من مخاوف أنقرة.

تُبرز التحولات الأخيرة في العلاقات التركية الكردية العضلات التي تواجه إسرائيل فيما يتعلق بسياساتها تجاه التطورات في سوريا. فسقوط الأسد واتفاق عبدي-الشرع يُقللان من احتمال استمرار الحكم الذاتي الكردي في سوريا. وقد صرّح عبدي علنًا بأن قوات سوريا الديمقراطية منفتحة على المساعدة الإسرائيلية، ولكن نظرًا للمصالح الأمنية المباشرة لتركيا في المنطقة، فإن أنقرة ستعتبر التدخل الإسرائيلي هناك استفزازيًا. تُفضّل إسرائيل بقاء القوات الأمريكية في سوريا، لكن أردوغان قد يُقدّم حوارًا مع أوجلان واتفاق عبدي-الشرع للرئيس الأمريكي دونالد ترامب كدليل على أن تركيا لم تعد تُهدد الأكراد، مُبررًا بذلك انسحابًا عسكريًا أمريكيًا. والجدير بالذكر أنه في عام 2019، كاد ترامب أن يسحب القوات الأمريكية من سوريا، لكنه تراجع عن قراره في اللحظة الأخيرة. وبدون وجود أميركي، وإذا استقرت الأوضاع في شمال شرق سوريا بالفعل، فقد تحول أنقرة تركيزها إلى توسيع نفوذها في جنوب سوريا. وهو التطور الذي قد يزيد من التهديدات لحرية إسرائيل العملية.

* * *

جيروزالم بوست : إنقاذ المحتجزين أم تدمير حماس: أصعب خيارات إسرائيل - رأي

بقلم سوزان هاتيس روليف

كان الجدل حتى قبل نهاية العام 2023 حول ترتيب أولويات أهداف حربنا ضد حماس - تدمير حماس كقوة مقاتلة وحاكمة مقابل إعادة جميع الرهائن، أحياء كانوا أم أمواتًا - مسموعًا بالفعل. وبشكل عام، يميل الوسط/اليسار إلى القول إن من المبادئ الإسرائيلية عدم ترك الأسرى والمعتقلين في أيدي أعدائنا أو الإسرائيليين في خطر جسدي بسبب الكوارث الطبيعية أو الحوادث. وعادةً ما يميل اليمينيون (وليس جميعهم بالتأكيد) إلى القول إنه في ظروف معينة، لا ينبغي إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين مهما كان الثمن.

تتضمن هذه الظروف مطالبة أعدائنا بالإفراج عن مئات الأسرى الفلسطينيين المحتجزين لدى إسرائيل بعد ارتكابهم أعمالاً ضدنا، غالبًا ما تنطوي على قتل، والذين قد يعودون بعد إطلاق سراحهم إلى ارتكاب أعمال أو ما هو أسوأ (مثل رئيس حماس السابق يحيى السنوار) - مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين. تُظهر الإحصائيات المتوفرة لدينا أنه بينما يظل 82% من السجناء المُفْرَج عنهم على اتصال بالمنظمات التي ينتمون إليها، فإن 12% فقط، في المتوسط، يعودون إلى الأنشطة الإرهابية النشطة. ومع ذلك، فإن نسبة 82% هي السائدة.

ازداد هذا الوضع المؤلم في ما يتعلق بالمحتجزين في قطاع غزة، وإن كان ذا صلة وثيقة، توترًا، إذ يقبع الأحياء - 24 من أصل 59 - في الأسر منذ أكثر من 528 يومًا في ظروف معيشية غير إنسانية، ويعانون جميعًا من سوء تغذية حاد، وحالة بدنية سيئة، ولا يتلقون أي رعاية صحية.

يوم الأربعاء الماضي، تفجرت هذه الحجة المُستحيلة مجددًا عندما صرّح قائد المنطقة الجنوبية الجديد، اللواء يانيف أسور، بأن مهمة الجيش الإسرائيلي الأولى هي تصفية إرهابيي حماس، والثانية هي إعادة المحتجزين.

"على العكس تمامًا، أيها القائد"، ردّ منتدى المحتجزين والعائلات المفقودة. "هذه كلماتٌ مؤسفة وغير مسؤولة، فمن يتحدث عن هذا الترتيب من الأولويات، يواجه خطرًا داهمًا على حياة الرهائن، وعلى القدرة على إعادة الموتى للدفن اللائق. أول مهمة أخلاقية وأخلاقية تقع على عاتقك هي إعادة الرهائن التسعة والخمسين، الذين يرزحون تحت أسر حماس في غزة منذ 523 يومًا. لاحقًا، تدمير نظام حماس. المحتجزون أولاً، ثم حماس لاحقًا."

السؤال الآن هو: هل ستمكن إسرائيل من التوصل إلى اتفاق مع حماس بشأن جزء من المتبقين أو جميعهم قبل فوات الأوان، وما هو الثمن الذي ستكون مستعدة لدفعه؟ إذا كان أسور يمثل منصب القيادة العليا الجديدة للجيش، وبالنظر إلى تحفظات رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو على أي صفقة ممكنة، فإن احتمالات من يضعون المحتجزين قبل القضاء التام على حماس تبدو قائمة. ومع ذلك، فإن ما يُعقد الوضع هو عدم وضوح ما يعنيه تدمير حماس، كقوة مقاتلة وقوة حاكمية. يُصّر الخبراء العسكريون على أن قدرات حماس العسكرية قد قُضي عليها، مع أنها لاتزال قادرة على القيام بأنشطة إرهابية. وما لم يُدمر هو قدرات حماس على الحكم. فعلى الرغم من الدمار المادي الهائل الذي ألحقه الجيش بالمباني والمنازل والبنية التحتية في قطاع غزة (الأرقام الدقيقة محل خلاف)، فلا شك أن معظم الخدمات الحكومية التي تُقدّم على مستوى ما في قطاع غزة تُقدّمها حماس. وبخلاف سلفه، رئيس الأركان الجديد، الفريق أول رونالد ريغان، أعرب إيال زامير عن موافقته على مشاركة الجيش في توزيع المساعدات الإنسانية في قطاع غزة، وهو ما يمكن اعتباره تمهيدًا لشكل من أشكال الإدارة العسكرية هناك. دعونا لا ننسى أنه خلال رئاسة جو بايدن، رفض نتنياهو حتّى الرئيس على أن تبدأ إسرائيل بتخطيط وتنفيذ جهاز إداري بديل لقطاع غزة. والنتيجة هي أنه لم يُتخذ أي إجراء على ما يبدو، وبالتالي من غير الواقعي توقع إقصاء حماس فعليًا من وظائفها الإدارية فورًا.

ولكن حتى لو بدأت إسرائيل، سواءً عن طريق الجيش أو غيره، في إيجاد بديل مناسب لحماس، فمن ستلجأ تحديدًا لإطلاق سراح الرهائن؟ ومن غير الواضح ما إذا كانت حماس نفسها تعرف مكان جميع المحتجزين - أحياء كانوا أم أمواتًا. ومع ذلك، من الواضح أنه بمجرد طرد حماس، قد تصبح مهمة تحديد مكانهم أكثر تعقيدًا، إن لم تكن مستحيلة.

منذ عودة الرئيس دونالد ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة، ومنذ أن حل زامير محل هرتس هاليفي كرئيس للأركان في 5 مارس/آذار، ازداد الحديث في إسرائيل عن عدم المضي قدمًا في المرحلة الثانية من اتفاقية المحتجزين التي وُقعت في عهد بايدن، وعن تجدد القتال في قطاع غزة.

لم يتضح بعد متى سيتجدد القتال تحديداً، وما إذا كان هذا هو ما يعنيه ترامب عندما يتحدث عن "اندلاع فوضى عارمة" ما لم تُفرج حماس عن جميع المحتجزين فوراً (كانت المرة الأولى التي أُطلق فيها هذا التحذير في 11 فبراير/شباط) هو أيضاً لغز.

آخر المعلومات الواردة من الحكومة قبل أيام تُشير إلى أن إسرائيل تستعد لـ "حرب ضارية" بدل "حرب شاملة"، على ما يبدو لأن تبادلاً إضافياً محتملاً للمحتجزين والأسرى الفلسطينيين لم يُستبعد تمامًا. حتى وقت كتابة هذا التقرير، أفادت التقارير أن حماس تُقدم بادرة حسن نية للأميركيين بالإفراج عن خمسة يحملون الجنسية الأميركية: أحدهم على قيد الحياة (عيدان ألكسندر) وأربع جثث، بينما تطالب إسرائيل بالإفراج عن خمسة أحياء على الأقل وعشر جثث. وليس من المستغرب أن تُعرب عائلاتهم عن قلقها العميق إزاء هذا الوضع.

تعليق أخير على استخدام ترامب لتهديد فتح جحيم على الفلسطينيين: يقول البعض إنه مع مقتل عشرات الآلاف من الفلسطينيين على يد الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، والتدمير الواسع للمباني والبنية التحتية هناك، فقد انفتح جحيم بالفعل هناك - للأسف، دون أي تأثير على رغبة حماس في إعادة جميع المحتجزين دون وقف كامل للأعمال العدائية وانسحاب إسرائيلي كامل من القطاع.

في النهاية، من الإنصاف القول إن أسوأ جحيم يعاني منه الـ 22 المتبقين الذين تحتجزهم حماس. يجب وضع حدٍ لهذا الجحيم بشكل كامل وفوري.

* * *

جيروزاليم بوست: فقدت السياسة الخارجية الإسرائيلية بوصلتها الأخلاقية - رأي

بقلم ناداف تامير

عندما انضمت إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية في التسعينيات، كنتُ فخورةً بتمثيل دولة كانت منارةً للقيم على الساحة الدولية. دولةٌ قادت مكافحة معاداة السامية، ليس بالقول فحسب، بل بالفعل أيضاً. وهكذا، كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي سحبت سفيرها من فيينا عام 1986، عندما انتُخب كورت فالدهايم - الأمين العام السابق للأمم المتحدة، الذي كُشف لاحقاً أنه كان ضابطاً في الفيرماغت - رئيساً للنمسا.

وحتى العام 2000، استدعت إسرائيل سفيرها من فيينا عندما انضم حزب الحرية النمساوي، ذي الجذور النازية، إلى الحكومة الائتلافية. ومرة أخرى، كنا من بين القلائل في العالم الذين وضعوا موقفاً أخلاقياً فوق الاعتبارات السياسية الباردة - وبعثنا برسالة واضحة حول ما هو مقبول وما هو غير مقبول فيما يتعلق بسلامة اليهود.

هكذا تتصرف إسرائيل منذ سنوات: دولة يهودية ذات ذاكرة تاريخية تُلزِمها باتخاذ موقف من أجل شعبنا وضد العنصرية وكرهية الأجانب. لكن اليوم، وبعد 25 عاماً، أشعر بالقلق بشأن مستقبل بوصلة إسرائيل الأخلاقية ووزارة خارجيتها. يُطلب من الأفراد المتميزين في وزارة الخارجية الإسرائيلية بشكل متزايد تطبيق سياسات تتناقض مع كل ما نؤمن به، وكل ما كانت إسرائيل تُمثله في السابق.

عندما صوتت إسرائيل في الأمم المتحدة ضد الاقتراح الداعي إلى الحفاظ على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها - إلى جانب دول مثل روسيا وكوريا الشمالية، وبالطبع الولايات المتحدة في عهد دونالد ترامب - كان ذلك دليلاً مؤملاً آخر على الوضع المظلم الذي وصلنا إليه. لكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد.

توجهات سياسية جديدة

لاتزال الخارجية الإسرائيلية تتلقى توجيهات سياسية جديدة تُسيء إلى إرثها. على سبيل المثال، توجيه وزير الخارجية جدعون ساعر بالعمل على تعزيز العلاقات مع أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا. هذه هي الأحزاب نفسها التي تواصل نهج الحركات النازية الجديدة. واليوم، تتستر وراء واجهة معادية للمسلمين، وهو ما ينبغي أن يكون سبباً لعدم إضفاء الشرعية عليها في أي حال. إنها تُغطي بغطاء رقيق على النبرة المعادية للسامية التي تغلي تحت السطح، في انتظار اللحظة المناسبة للظهور.

بينما أدانت حكومة إسرائيل الأوروبيين عام 2000 لتحالفهم مع المتطرفين اليمينيين، اختار حزب الليكود نفسه عام 2025 "عضواً مراقباً" في تجمع للأحزاب الأوروبية اليمينية المتطرفة.

يواصل وزراء الحكومة التقرب من أولئك الذين يُقللون من شأن كراهيتهم لليهود سعياً لكسب الشرعية. هذا إلى جانب أنشطة أخرى تُلحق العار بأمتنا، مثل دعم التطهير العرقي الذي مارسه أذربيجان في منطقة ناغورنو كاراباخ.

تتكون وزارة الخارجية الإسرائيلية من أفراد صالحين ومخلصين اختاروا مساراً مهنيًا يركز في المقام الأول على تمثيل بلدهم والنضال من أجله. لكن اليوم، على كل دبلوماسي إسرائيلي أن يتوقف لحظة للتأمل: هل يمكنه الاستمرار في خدمة سياسة تتعارض مع القيم اليهودية والديمقراطية التي انضم من أجلها إلى الوزارة؟ وإذا فعل، ألا ينبغي عليه معارضة توجيهات الوزير؟ كانت إسرائيل في يومٍ من الأيام منارةً أخلاقية. كانت رؤيتنا التأسيسية أن نكون نوراً بين الأمم. كان من صميم هويتنا ألا ننسى أبداً. يجب ألا نضيع طريقنا، والمسؤولية عن ذلك لا تقع على عاتق القادة فحسب، بل تقع أيضاً على عاتق الجمهور وموظفينا الحكوميين، وخاصة العاملين في وزارة الخارجية. هؤلاء هم الأفراد الذين يتمثل دورهم في تنفيذ سياسات الحكومة الإسرائيلية على الساحة الدولية.

إن إضفاء الشرعية على الأحزاب العنصرية والمعادية للسامية ودعم حرب فلاديمير بوتين في أوكرانيا يُعادلان دبلوماسياً نظاماً غير قانوني يُرفع فوقه علم أسود. هناك أشياء يجب على كل شخص مبدئي أن يقف ضدها ويقولها بوضوح: كفى.

* * *

جيروزاليم بوست: حان الوقت لمراجعة العقيدة العسكرية الإسرائيلية - رأي

بقلم إفر ايم إنبار

أكدت عقيدة إسرائيل العسكرية الأصلية التي صاغها ديفيد بن غوريون ثلاثة عناصر: الردع، والإنذار المبكر، والنصر الحاسم. ومع ذلك، شهدت إسرائيل إخفاقات في الردع والاستخبارات مرتين على الأقل، في أكتوبر/تشرين الأول 1973 وأكتوبر/تشرين

الأول 2023. في كلتا الحالتين، لم يردع الجيش خصومه، وفشلت أجهزة الاستخبارات في التحذير من عواقب ذلك - هجوم وشيك. إن تكرار هذه الإخفاقات يُشكك في مركزيتها في العقيدة الاستراتيجية الإسرائيلية.

يفترض الردع أن الأعداء سيمتنعون عن الهجوم خوفاً من رد فعل عنيف، ولكنه في الغالب مفهوم نفسي مُراوغ ومُشكل. فالتفوق العسكري والتهديدات بالانتقام لا ينجحان دائماً في منع الخصم من الهجوم. حتى لو كانت التهديدات معقولة، فقد يُقرر الخصم دفع الثمن لتحقيق المنفعة المتوقعة.

بالنسبة لحماس، تفوقت الفوائد المتصورة من تحدي إسرائيل على تكاليف العقوبة المحتملة، لأن التزاماتهم الدينية هيمنت على منطق الردع العقلاني. استخفت إسرائيل بعزم حماس على تدميرها وقناعتها بإمكانية تحقيق ذلك. وبالمثل، لم تُدرك إسرائيل أن سياسة الاحتواء التي اتبعتها لعقدين من الزمن قد قوضت قوة ردعها.

حتى لو نجح الردع لفترة معينة، فقد يكون مؤقتاً فقط نظراً لعوامل متعددة تؤثر على الحسابات الاستراتيجية للخصم. بمرور الوقت، قد يختبر الأعداء حدود الردع بسبب تغير الظروف، فيعيدون تقييم المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال الهجومية. تُعتبر الهجمات المفاجئة عموماً بمثابة منح مزايا عسكرية للطرف الذي بدأها، والنجاح في تحقيق المفاجأة يُضعف فعالية الردع.

عقب كارثة الاستخبارات عام 1973، وسّع الجيش الإسرائيلي نطاق جهازه الاستخباراتي بشكل كبير، وطوّر قدراته من خلال اعتماد تقنيات متطورة. فعلى سبيل المثال استطاع تحديد أي شاحنة في قافلة متجهة من العراق إلى لبنان تحمل أسلحة لحزب الله بدقة. ووقّر بيانات دقيقة لتنفيذ العديد من عمليات الاغتيال المستهدفة الناجحة بأقل قدر من الأضرار الجانبية. ومع ذلك، في 7 أكتوبر 2023، فشل في إصدار تحذير رغم الإشارات العديدة التي تم رصدها، وفوجئت إسرائيل مرة أخرى.

تعود إخفاقات الاستخبارات إلى عدة عوامل رئيسية. في الحالة الإسرائيلية، وقع المحللون فريسة للتحيز التأكيدي، متجاهلين أدلة لا تدعم النظريات القائمة. في الواقع، كان هجوم حماس، "خطة جدار أريحا"، في أيدي المخابرات الإسرائيلية، ولكن لم يتم إبلاغه بشكل صحيح إلى صانعي القرار في السياق الصحيح. لقد أساءت فهم الإشارات والنوايا.

هناك أدلة متزايدة على أن الجيش الإسرائيلي اعتمد بشكل مفرط على الوسائل التكنولوجية لجمع المعلومات الاستخبارية على حساب الاستخبارات البشرية. وبالمثل، أصبح استخدام وظيفة "محامي الشيطان" طقساً تقليدياً بدل أن يكون وسيلة أساسية للتحقق من الواقع من خلال تخيل سيناريوهات غير محتملة. كما أن الثقة المفرطة ووهم السيطرة حاصرا الاستخبارات الإسرائيلية عام 2023.

يتلخص الأمر في أن البشر معرضون للخطأ. لا يمكننا توقع تلقي إنذار مبكر بشأن تآكل الردع أو بشأن هجوم وشيك. لذلك، لا يمكن لهذه العناصر المعرضة للخطأ - لا إهمال الاستخبارات ولا الخطوات اللازمة لتعزيز الردع - أن تُشكل ركائز عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي.

مع ذلك، وبدل الاعتماد على الإنذار المبكر والردع، لا خيار أمام إسرائيل سوى بناء وضع دفاعي أفضل، لا سيما أنها قد تواجه سيناريو متعدد الجبهات مجددًا. إنها بحاجة إلى جيش نظامي أكبر حجمًا قادر على حماية حدود إسرائيل البرية بشكل أفضل، بالإضافة إلى وحدات احتياطية أكبر في المستوطنات على طول الحدود. على إسرائيل نشر جيش أكبر وأقوى قادر على صد هجمات العدو والتحرك في الهجوم على جبهتين على الأقل في آن واحد. كما أن هناك حاجة إلى جيش أكبر لتحقيق نصر حاسم في أسرع وقت ممكن، مما يُؤخّر بدوره جولة العنف التالية.

لم يعد تقصير مدة الخدمة العسكرية الإلزامية الذي يُقلّل من حجم الجيش النظامي، خيارًا واريًا، ومن الضروري زيادة عدد المجندين المتاحين. يجب بذل كل الجهود للاستفادة من القوى العاملة الموجودة في المجتمع الأرثوذكسي المتشدد.

بالإضافة إلى ذلك، يجب توسيع نطاق قوات الاحتياط من خلال إنهاء سياسة التسريح المتساهلة. فعلى عكس الماضي، تحتاج وحدات الاحتياط إلى تدريب ومعدات أفضل، مع صيانة مُحسّنة. ثبت خطأ الاعتقاد السائد بين قادة جيش الدفاع الإسرائيلي قبل الحرب بأن وحدات الاحتياط لم تعد تلعب دورًا محوريًا في خوض الحروب الحديثة.

جيش أكبر يكلف أموالًا أكثر. علاوة على ذلك، يحتاج من يخدمون في الجيش النظامي والاحتياط إلى تعويضات أفضل مقابل وقتهم ووطنيتهم. لذلك، لا بد من زيادة ميزانية الدفاع، حتى على حساب الخدمات الاجتماعية.

يجب على إسرائيل أيضًا التخلي عن سياسة الاحتواء/ضبط النفس التي كانت تهدف في المقام الأول إلى إطالة فترات الهدوء على طول الحدود وتوفير الدماء والأموال. وقد أثبتت هذه السياسة أنها غير مجدية.

إن ممارسة الاحتواء على مر الزمن تُوحي بالضعف، بينما يُعد النفور من المواجهة العسكرية في منطقة ذات ثقافة سياسية تُقدّر استخدام القوة جزءًا لا يتجزأ من قواعد اللعبة. ففي النهاية، الخوف هو أفضل عملة سياسية في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن تآكل الردع يُقرب جولة العنف التالية. كما أدى الاحتواء في غزة إلى حالة من الرضا عن النفس، مما أدى إلى مفاجأة استراتيجية كارثية.

اكتفت إسرائيل بمعادلة "الهدوء مقابل الهدوء" في غزة. ورغم أن هذا قد جنّب السكان الإسرائيليين هجمات الصواريخ، إلا أنه منح حماس وقتًا لترسيخ نظامها وبناء قواتها دون أي تدخل، مما خلق خطرًا مستقبليًا أكبر على إسرائيل، كما أشار هجوم حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول. وبالمثل، سمحت لحزب الله باقتناء ترسانة صاروخية ضخمة على مر السنين، كرادع لإسرائيل. لم "تصدأ" صواريخ حزب الله، كما تنبأ رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق موشيه يعلون في مطلع الألفية، بل تسببت في أضرار جسيمة في حرب لبنان الثانية عام 2006.

علاوة على ذلك، تُسهّل سياسة ضبط النفس استخدام القوة من قبل خصوم إسرائيل. لقد اعتاد العالم على سقوط الصواريخ على سكان إسرائيل، ونجاح إسرائيل في اعتراضها قووض شرعية الرد. ويسمح ضبط النفس بزيادة جرعات العنف "المقبولة" ضد إسرائيل تدريجيًا. وسّعت حماس تدريجيًا مدى صواريخها، ما وضع عددًا متزايدًا من الإسرائيليين في حالة تأهب، وجعل حياتهم بائسة. كما ازدادت حمولة رؤوسهم الحربية.

لا تملك إسرائيل ترف الاستغناء عن استخدام الضربات الاستباقية التي كانت عنصرًا أساسيًا في عقيدتها العسكرية الأصلية. هناك منطق استراتيجي كبير في مثل هذه العمليات، على الرغم من المخاطر الكامنة فيها. فاليوم، تدفع إسرائيل ثمنًا باهظًا لتأخرها في شنّ ردّ عسكري قوي على الاستفزازات السابقة التي كانت ستبثّ الخوف في نفوس أعدائها.

عقب أحداث 7 أكتوبر/تشرين الأول، يبدو أن إسرائيل اعتمدت بشكل مفرط على سياسة الاحتواء؛ ويجب إعادة إرساء توازن أفضل بين هذه السياسة والاستخدام الوقائي للقوة. نادرًا ما يكون تأجيل الأمر إلى وقت لاحق خيارًا حكيماً.

* * *

جيروزاليم بوست: الاستيلاء على إسرائيل ورفض الخدمة: لماذا يصعب تقبّل رفض الحريديم للتجنيد

عيد المساخّر (البوريم) هو عطلة ينبغي أن يتفق عليها الإسرائيليون: استذكار فترة من الخطر الشديد على الشعب اليهودي والاحتفال بفرح بموت الجاني بالشرب والغناء والأزياء التنكرية. لكن للأسف، وكما ذكرت صحيفة جيروزاليم بوست يوم الجمعة، فإن بعض من رقصوا وابتهجوا بحماس خلال عطلة نهاية الأسبوع احتفالاً بنجاة اليهود في شوشان، يدعون بحماس مماثل لزوال الدولة اليهودية.

أظهر مقطع فيديو نُشر على الإنترنت الأسبوع الماضي نحو ألف طالب من طلاب مدرسة دينية متشددين من مدرسة عطيرت شلومو الدينية وهم يرقصون ويمهتفون في حفل زفاف ابن رئيس المدرسة الدينية شالوم بير سوروتسكين: "نحن لا نؤمن بنظام الزنادقة، ولن نشارك في مراكز التجنيد التابعة للجيش". ويُشاهد سوروتسكين نفسه وهو يغني ويشجع طلابه.

حصلت المدرسة الدينية عام 2022 على 18 مليون شيكل (5 ملايين دولار) من ميزانية الحكومة، مُغطاة من دافعي الضرائب الإسرائيليين؛ وفي العام 2023، حصلت على 25 مليون شيكل (6 ملايين دولار)، وفي العام الماضي، 18 مليون شيكل أخرى. تتضمن ميزانية الدولة المقترحة 1.27 مليار شيكل (350 مليون دولار) مخصصة للمعاهد الدينية اليهودية (يشيفا) مثل عطيرت شلومو. كما يُخصص مبلغ إضافي قدره 36 مليون شيكل للمنظمات غير الحكومية التي تساعد طلاب المعاهد الدينية اليهودية على تجنب الخدمة العسكرية.

كان رد الفعل على فيديو طلاب المدرسة الدينية الذي حصد قرابة مليون مشاهدة سريعًا وغاضبًا. فقد بادر حزب "يش عتيد" بإجراءات لإلغاء تمويل "عطيرت شلومو" وإلغاء وضعها الضريبي الخيري. وكتب أحد أعضاء الكنيست من الحزب، إيلعازر شتيرن، وهو يرتدي الكيبا، على تويتر: "إنهم لا يؤمنون بالحكومة، لكنهم يؤمنون بأموالها - وبدماء [الجنود الذين سقطوا دفاعًا عن الدولة]".

حتى أعضاء الائتلاف، بمن فيهم وزير المالية بتسلئيل سموتريتش من الحزب الديني القومي، أدانوا الفيديو، واصفين إياه بأنه "عار وعار". ومع ذلك، يواصل الائتلاف الذي ينتهي إليه تمويل هذه المنظمات المناهضة للصهيونية التي تسعى إلى تدمير الدولة. وافقت لجنة المالية في الكنيست يوم الأربعاء على تمويل المعاهد الدينية الحريدية والمؤسسات التعليمية، بما في ذلك عطيرت شلومو - المؤسسة ذاتها التي وصف طلابها الدولة بأنها "نظام زنادقة".

لدى إسرائيل تقليد عريق في الاعتماد على الأحزاب الحريدية لبناء ائتلاف، والأمر لا يختلف اليوم. يحتاج رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى أصواتهم لإقرار الميزانية، وإلا ستهار الحكومة، ما قد يؤدي إلى انتخابات قد يخسرها.

حان الوقت لوضع حد لهذه السياسة الاستغلالية، وإن كانت غير منطقية، المتمثلة في ضخ مليارات الشواكل إلى أجزاء من الأمة لا تشارك في بنائها والدفاع عنها. لا مبرر لنظام يسمح لقطاع بأكمله بالبقاء خارج نطاق القوى العاملة، وخارج الجيش، وخارج الجهد الوطني، كل ذلك مع الاستفادة من الدولة التي يلعبونها. بُنيت إسرائيل على مبدأ المسؤولية المشتركة. إذا أردنا الحفاظ على هذا البلد للأجيال القادمة، فعلينا إعادة إحياء هذا المبدأ.

في الأشهر الثلاثة المقبلة، يخطط جيش الدفاع الإسرائيلي لإرسال 14000 إشعار تجنيد إلى الحريديم (المتدينين دينياً) بالإضافة إلى 10000 إشعار تم إرسالها بالفعل. حتى الآن، لم يلتحق بالجيش سوى 177 شخصاً. يواجه الجيش نقصاً حاداً في القوى العاملة، ورؤية طلاب المدارس الدينية الوقحين لا يرفضون الاعتراف بمسؤوليتهم فحسب، بل يشوهون سمعة المؤسسة التي تحمهم، إلى جانب جميع المواطنين الإسرائيليين، أمرٌ فاحش. خاصةً في ظل أحداث السابع من أكتوبر والخسائر الفادحة التي تكبدتها البلاد والجيش منذ ذلك الحين، فإن رفض الخدمة العسكرية ووصف الجنود بـ"الهرطقة" هو أقصى درجات الخيانة والخداع.

وكما كتب هيرب كينون في صحيفة "واشنطن بوست" الصادرة يوم الجمعة، فإن المبدأ الهلاخي (القانوني اليهودي) المُرشد لليهود في الشتات لسنوات هو عدم إثارة العداء من الدول المجاورة أو الحكومات غير اليهودية عند العيش تحت حكمها. لكن في إسرائيل، يبدو أن هذا المبدأ لا ينطبق. فقليلٌ من الأمور أكثر استفزازاً لغير الحريديم من رفض الحاخامات والطلاب الحريديم للحكومة بفرح ورفضهم الدفاع عن الدولة - كل ذلك مع أخذ أموالها - في وقتٍ يُضحي فيه آخرون بحياتهم من أجلها. نأمل أن يكون الفيديو بمثابة جرس إنذار لأولئك الذين ما زالوا يستسلمون للابتزاز البغيض الذي مارسه الحريديم على إسرائيل لفترة طويلة جداً.

* * *

موقع واينت : المواجهة بين نتنياهو وبارتقربنا من نوع من الحرب الأهلية

بقلم ناحوم برنياع

في الوقت الحالي، لا تزال الحركة بلا أسلحة، بل وصلت بالفعل إلى مرحلة فقدان الثقة والعصيان في الأجهزة الأمنية. وسينتهي الأمر بجهاز شاباك مختلف، ومكتب مدع عام مختلف، ثم محكمة عدل عليا مختلفة وقوانين أساسية أخرى. إن رئيس الوزراء الذي فقد قبضته سيحكمنا كما يشاء، وستبعه حكومة فاشلة.

إن المجتمع الإسرائيلي، من جنود الاحتياط على حدود غزة إلى قضاة المحكمة العليا والمعلقين الإعلاميين، منقسم في ظل الحكومة الحالية إلى مجموعتين: أولئك الذين يعتقدون أننا نعيش في عالم طبيعي، وأن كل شيء قد حدث بالفعل، وأن كل

جنون له سابقة، وأولئك الذين يعتقدون أن نتنياهو والعصابة المحيطة به قد كسروا كل القواعد. من الواضح أن رونين بار ينتهي إلى المجموعة الثانية.

في الحرب كما في الحرب، وفي الجنون كما في الجنون، يقول رونين بار لنفسه ويتصرف وفقاً لذلك. وهو لا ينوي الاستقالة، وفي الواقع، لا ينوي أن يُطرد من منصبه أيضاً. ومن المؤكد أنه سيحترم قرار الحكومة بإقالته، لكن قرار ترك منصبه لن يكون بين يديه بعد الآن. سيكون الأمر في يد المستشار القانوني للحكومة ومحكمة العدل العليا. ما دامت الإجراءات جارية، فهو لن يغادر. من اجتماع الإقالة مع نتنياهو، عاد إلى مكتبه، لقضاء ليلة عمل طويلة. ليس بسبب نتنياهو، بل بسبب غزة.

ليس لدي أي فكرة عما إذا كان قد ناقش إقالته مع غالي بهاراف ميارا، ولكن الاثنين لديهما الكثير من القواسم المشتركة: الاحترام المتبادل، والجهة الموحدة، والقلب الفولاذي، والروح القتالية. نتنياهو يبرز فيهم صفات ربما لم يكونوا يعرفون أنهم يمتلكونها. بببي فقط

في الواقع، في الإعلان الذي أصدرته المستشارة الليلة الماضية، خلقت أول عقبة كبيرة أمام تنفيذ الإقالة: "ليس من الممكن الشروع في عملية إنهاء الخدمة"، كتب نائها غيل ليمون، "منصب رئيس جهاز الأمن ليس منصب ثقة شخصية لرئيس الوزراء".

عندما دخل رونين بار اجتماعاً مع نتنياهو الليلة الماضية، بدأ بالسؤال: على أي أساس تهمني (في البيان الذي أصدره نتنياهو) بالابتزاز؟ متى ابتزتك؟ وقال نتنياهو، بحسب مقال نشرته سيما كدمون في صحيفة يدعوت أحرنون: وكان يشير إلى مقال كتبه صديقتي سيما كدمون ونشر يوم الجمعة قبل تسعة أيام. كتبت عن نتنياهو: "عليه أن يفكر ملياً قبل أن يُرسخ زعامة الشبابك لأجيال. ففي نهاية المطاف، هؤلاء أناس يعرفون عنه شيئاً أو اثنين، وعن دعم حياته، وعن ابنه الحبيب".

وأبدى بار، الذي سمع أشياء غريبة في حياته، حتى في عهد نتنياهو، دهشته. وقال لنتنياهو "لم أقابل أو أتحدث مع سيما كدمون مطلقاً".

مع كل الاحترام لسيما - وهناك احترام كبير - لا يمكن استخدام مقالها في الصحيفة كدليل لتبرير إقالة رئيس الشبابك. هذا جنون.

إن أي شخص يتمتع بذاكرة طويلة يتذكر - كيف لا يتذكر - قضية التسجيل الساخن من عام 1993: ذهب نتنياهو إلى مقابلة تلفزيونية متسعة اهتم فيها ديفيد ليفي وعصابته بتوزيع شريط يكشف عن علاقات حميمة مع عشيقته في ذلك الوقت. وقال إنهم يحاولون ابتزازي. لقد كان هناك حبيب بالفعل؛ لم يكن هناك ابتزاز.

رونين بار هو رجل مثير للإعجاب، ولديه قدرات غير عادية. ربما كانت إسرائيل ستستفيد لو كان نتنياهو هو رئيس الوزراء وتمت دعوته إلى مكتبه لحضور اجتماع إقالته. لكن المواجهة بينهما خطيرة. وهو يقربنا من نوع من الحرب الأهلية، حتى الآن بلا أسلحة، ولكننا وصلنا بالفعل إلى مرحلة فقدان الثقة والعصيان في الأجهزة الأمنية. إن التمييز الذي يقيمه بار بين المملكة والمملك جذاب، ولكن في حالة جهاز الشين بيت فهو إشكالي: فدور المنظمة هو حماية المملكة والمملك والمملكة والأمير.

"على أي أساس تهمني بالابتزاز؟" سأل بار. وقال نتنياهو، بحسب مقال نشرته سيما كادمون في صحيفة يديعوت أحرونوت: كان بار، الذي سمع بعض الأشياء الغريبة في حياته، مندهشًا

وإذا كان سبب الإقالة هو التحقيق في قضية قطر غيت، فهذا ليس أقل غرابة. هناك خطأ ما، أو بالأحرى شيء كرهه الرائحة، في عمل مساعدي رئيس الوزراء في دولة أجنبية، وليس بالضرورة دولة متعاطفة. من المستحيل نشر مثل هذا التحقيق. ومن المرجح أن نفترض أن الهوة بين نتنياهو وبار اتسعت تدريجياً، على خلفية الاحتجاج. نتنياهو يؤمن حقًا بوجود الدولة العميقة والمؤامرة التي يتأمر عليها أتباعها ضده. يعتقد أنهم يخططون للقضاء عليه أو ابتزازه، أيهما يأتي أولاً. إن الجهود التي بذلها بار في الترويج لصفقات المحتجزين جعلت الوضع أسوأ. ولم ينظر نتنياهو بشكل إيجابي إلى الصفقات أو إلى موقف بار المستقل. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يتم إبعاده من فريق التفاوض.

إذا سُمح لترامب، فهو كذلك

إن خطاب الولاء الذي ألقاه نتنياهو بعد عودته من واشنطن هو المفتاح: إذا سُمح لترامب، فسيُسمح له أيضًا. كل شيء يبدأ معه - لا يوجد ولاء آخر. ربما كان التصريح الغبي الذي أدلى به ناداف أرغمان في المقابلة التي أجراها مع يونيت ليفي هو القشة التي قصمت ظهر البعير. وفسر نتنياهو كلام أرغمان على أنه تهديد. وكما هي عادته، افترض أن مجموعة بأكملها، ومؤسسة بأكملها، تتأمر ضده: كان أرغمان ينسق مع أولئك الذين سبقوه والذين جاءوا بعده. يحاول أرغمان ابتزازه. إذا لم يستجب، يتم ابتزازه. يجب عليه أن يفعل شيئًا يتجاوز الشكوى الجوفاء والسخيفة للشرطة. قرر اتخاذ إجراء. وكان هذا بمثابة مساهمة متواضعة من أرغمان في إقالة بار.

نحن على الأرجح ندخل أياماً من القتال المتزايد في غزة، من دون اتفاق، ومن دون محتجزين، ومن دون أن يتلقى الجمهور تفسيراً لسبب ذهابنا إلى العمل العسكري. أزمة ثقة أثناء القتال.

من المرجح أن ينتهي الصراع الدستوري المحيط بإقالة بار بتعيين رئيس جديد للشاباك. ستكون مهمته الأولى معالجة أزمة

داخلية (نجح بار في منع الاضطرابات داخل الجهاز بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول. الإقالة تخلق وضعاً جديداً). يبدو أن تسريع إجراءات إقالة المستشار القانونية للحكومة وشيك. إن وقفها إلى جانب بار سيُشكّل ركيزة أخرى في لائحة الاتهام ضدها. شاباك آخر، ومدع عام آخر، ولاحقاً محكمة عدل عليا أخرى، وقوانين أساسية أخرى. رئيس وزراء فقد رباطة جأشه سيحكمنا كما يشاء، وحكومة فاشلة ستجره وراءها. هل هذا طبيعي؟ بالطبع لا.

* * *

موقع واينت: رئيس الشاباك ليس خادماً موثوقاً به حتى الآن.

بقلم سيما كادمون

ما شاهدناه بالأمس هو تفكيك لبنة أخرى في جدار القلعة المتداعي. هل رئيس الوزراء لا يثق في رونان بار حقاً؟ وما هي نسبة ثقة الجمهور برئيس الوزراء؟ إذا نجح نتنهاو في مؤامرتة، فسيصبح قريباً مسؤولاً عن اختيار رئيس الشاباك، والمستشار القضائي للحكومة.

لم يستغرق رئيس الوزراء سوى 14 دقيقة لإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك). 14 دقيقة هي أقل من فترة استراحة بين فصلين دراسيين في مدرسة ابتدائية، ولكنها وقت كافٍ لنتنهاو ليخبر حارس البوابة الأخير تقريباً أنه لا يثق به.

إن انعدام الثقة المستمر الذي تزايد مع مرور الوقت هو ما شرحة نتنهاو لسبب إقالة رونين بار الذي أبلغ رئيس الوزراء مؤخراً فقط أنه لا ينوي الاستقالة. الحجة التي نشأت، من بين أمور أخرى، من رفضه الاستقالة، وأولها استكمال عودة المحتجزين، هي أنه يريد أولاً أن يعرف من سيحل محله، وأنه سيكون شخصاً يستحق رئاسة هذه المنظمة المسؤولة عن حماية الديمقراطية من بين أمور أخرى.

ويبدو من غير الضروري الإشارة إلى أن هذه الخطوة مرة أخرى خطوة ساخرة، وبنفعية، وشخصية، وغير مسؤولة، وغير أخلاقية. رئيس الوزراء لا يثق برئيس الشاباك. حقاً؟ وما نسبة ثقة الجمهور برئيس الوزراء؟ لكن نتنهاو يطالب الجميع بالمسؤولية إلا نفسه. أول من كان عليه تحمل المسؤولية وإعلان استقالته، تخلص من "أبطال" السابع من أكتوبر واحداً تلو الآخر، وتُرك وشأنه. ولن تُشكّل أي لجنة تحقيق هنا طالما نتنهاو في السلطة. حتى تسوية الرئيس، بأن يتولى رئيس المحكمة العليا، عميت، وقاضية المحكمة العليا، سولبرغ، تعيين لجنة تحقيق حكومية، رفضها مكتب رئيس الوزراء.

بالأمس، حاول الكثيرون ربط إقالة بار بقضية قطر جيت، التي يجري فيها جهاز الأمن العام (الشاباك) تحقيقاً ضد أقرب مستشاري رئيس الوزراء. ربما كانت التطورات المهمة في القصة القطرية هي ما سرّح الإقالة، وهذا ما يُفسر التوقيت والإلحاح. لكن برأيي أن سبب الإقالة الرئيس أكثر سخريّة ودناءةً، وهو سياسي شخصي بالأساس: نتنهاو يريد استمرار الحرب. ليس لديه أي اهتمام بعودة المحتجزين والشعور بالإلحاح الذي يثيره وضع العائدين في الرأي العام. مشكلته مع رونين بار ليست مسؤوليته عن أحداث السابع من أكتوبر. ماذا عن نتنهاو ومسؤوليته؟ مشكلته هي مواقف بار التي تتعارض مع مواقفه، وأولها أن رونين بار يرى عودة المختطفين هدفاً أسمى، وأنه يُؤيد تشكيل لجنة تحقيق رسمية. والآن، بعد أن جلب وزير دفاع من اختياره، ورئيس أركان حسب رغبته، من بين كل الفريق الذي واجهه في قضية المحتجزين واستمرار الحرب، بقي رئيس الشاباك.

استغل نتنهاو مقابلة رئيس الشاباك السابق نداد أرغمان على القناة 12، حين ربط بيانه قصة أرغمان برونين بار دون أي صلة حقيقية. وبعد ذلك، اتضح أن هذه هي خطوته التالية، وأنه يواجه إقالة بار. أرغمان غير مهتم به، بل على العكس. لقد عبث بمصالحه الشخصية بتهديده غير الضروري وغير الحكيم في تلك المقابلة حول الأسرار التي يُفترض أنه يحتفظ بها، ليُلقي تهمة الابتزاز والتهديد على من يرأس الجهاز الآن.

وبالمناسبة، أرغمان ليس الوحيد. في مقال كتبته يوم الجمعة قبل أسبوع، حتى قبل المقابلة مع أرغمان، كتبت أن رؤساء الشباب في السنوات الثلاثين الماضية، باستثناء واحد (ديختر، على الأرجح)، لديهم رأي مشترك، مفاده أن رئيس الشباب الحالي يجب أن يدفع ثمن فشله في السابغ من أكتوبر/تشرين الأول. ولكن ليس الآن. كتبت أيضًا أن على نتنياهو أن يُفكر مليًا قبل أن يُغيّر من قواعده ويُعيّن رؤساءً للشباب لأجيال. ففي النهاية، هؤلاء أشخاص يعرفون عنه وعن زوجته وابنه شيئًا أو اثنين. هذه المعلومات الشخصية الحساسة مُخبأة في خزانة افتراضية، وليس من المُستحيل أن تظهر عندما يشعرون أنهم فقدوا عقولهم طوال الصيف. لم يكن هذا مينيًا على تفسيراتٍ فحسب.

لم تكن بحاجة إلى أي دليل لنعرف أن رئيس الوزراء لم يكن يحسب أي شخص بالأمتار. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا لنا حقًا. إقالة رئيس الشباب مطروحة على طاولة الحكومة منذ زمن. ومع ذلك، يبدو أننا ما زلنا متمسكين بشيء لم يعد موجودًا هنا.

ومن ناحية أخرى، لم تكن بحاجة إلى أي دليل لنعرف أن رئيس الوزراء لم يكن يحسب أي شخص بالأمتار. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا لنا حقًا. إقالة رئيس الشباب مطروحة على طاولة الحكومة منذ زمن. ومع ذلك، يبدو أننا ما زلنا متمسكين بشيء لم يعد موجودًا هنا. أي حنكة سياسية تتوقعها من هذه المؤسسات؟ أي فهمٍ لوجود أمورٍ لم تُنجز؟ في النهاية، هناك بعض الخطوط الحمراء.

هذا هو الأمر. أنه لا يوجد أحد. ما شاهدناه بالأمس هو تفكيك لبنة أخرى في جدار القلعة المتداعي. ولكن القصة بعيدة عن النهاية. أعلن رئيس جهاز الأمن العام (الشبابك) أمس، ردًا على إعلان نتنياهو، أنه سيحترم القانون، وفي غضون دقائق وصل رد القانون. فقد أبلغت مستشارة الحكومة القانونية نتنياهو أنه لا يستطيع إقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشبابك) حتى يكتمل التحقيق في الأساس الواقعي والقانوني لقراره، وكذلك قدرته على التعامل مع هذه القضية في الوقت الحالي، حيث يشوب الإجراء عدم الشرعية وتضارب المصالح. وأضافت غالي بهاراف ميارا أن رئيس الشبابك ليس خادما شخصيا لرئيس الوزراء.

تصحيح: إنه ليس خادماً موثوقاً به بعد. وإذا نجح نتنياهو في خطته، فسيصبح لها ولرئيس الشبابك قريبًا مواقف مماثلة.

* * *

موقع واللا الاخباري: نحو إقالة رئيس الشبابك: هل ستشتعل الشوارع مجددًا؟ المعارضة تعقد "نقاشًا طارئًا"، وقادة الاحتجاجات يجتمعون

بقلم أوري سيلا، وياكي أدامكار

اجتمع نحو 60 من قادة الاحتجاجات لمناقشة طارئة حول رد محتمل على إقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشبابك)، وتقرر خلالها تنظيم يوم احتجاجي واسع النطاق يوم الأربعاء المقبل. ويدعو قادة الاحتجاجات القطاعات الاقتصادية للمشاركة. "توجهنا بأعداد كبيرة إلى مكتب رئيس الوزراء في القدس وبقينا أمامه حتى إلغائه فورًا". كما دعت المعارضة إلى عقد جلسة طارئة.

في ضوء إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مساء أمس (الأحد) عزمه إقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك)، رونين بار، عقدت عدد من منظمات الاحتجاج المعترف بها مشاورات صباح اليوم لتحديد خطة عمل والخطوات التالية. كما عقدت المعارضة اجتماعًا بهذا الشأن.

وعقد الاجتماع صباح اليوم وحضره نحو 60 من قيادات الاحتجاج. وفي أثناء الاجتماع، اتخذ الممثلون قرارًا بالخروج في مسيرة صباح غد من النصب التذكاري للطلائع بالقرب من القدس إلى موتسا، وصباح الأربعاء من موتسا إلى المجمع الحكومي في القدس، حيث سيقومون بمظاهرة بالتزامن مع اجتماع الحكومة. دعت منظمات الاحتجاج الجماهير المحتجة إلى الانتباه إلى التحديثات المتعلقة بمواعيد وأماكن الاحتجاجات.

ويعد هذا الاجتماع أول تجمع واسع النطاق منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول. وكان من بين المشاركين المدير التنفيذي لمركز نضال تحرير بلادنا، عيران شوارتز، إيال نافيه من "إخوان السلاح"، إيتاي أثير من احتجاج الأكاديمية، إنبال جليو من "المباني البديلة"، كالانيت شارون ويانيف سيغال من "الجهة الوردية"، أيليت هشاحر سيدوف من "أمهات على الجهة"، ران هار نيفو من "يلاه تيكفا"، يوفال سيلع من "الأحرار"، إلياد شراغا من حركة جودة الحكم، نوعام تيفون، نافا روزوليو، نمرود شيفر، كارين ناهون، شيكما بريسلي، موشيه ريدمان ويوسي كوشيك.

كان من المقرر أن يحضر زعماء أحزاب المعارضة، يائير لايبيد وبيني غانتس ويائير غولان، اجتماعًا مشتركًا في الكنيست صباح اليوم، عقب نية رئيس الوزراء نتياهو تقديم اقتراح لإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار في اجتماع الحكومة المقبل. وتغيب رئيس حزب إسرائيل بيتنا، أفيغدور ليرمان، عن الاجتماع بسبب جولة مُخطط لها مسبقًا، لكنه تحدث مع زعيم المعارضة في وقت سابق.

وبحسب قادة الاحتجاج، خرج موشيه ريدمان، وعامي درور، وشيكما بريسلي، ويايا بينك، وداني إلجرت، للنوم عند نصب الرواد اليوم، ودعوا الجمهور إلى الانضمام إليهم. ومن المقرر أن تتوجه مواكب من كافة أنحاء البلاد، يوم الأربعاء، إلى القدس، حيث من المقرر تنظيم مظاهرة مفتوحة على شكل مدينة خيام. وتنطلق المظاهرة يوم الأربعاء بمسيرة تنطلق من مدينة موتزا في الساعة الثامنة صباحًا وتصل إلى مجمع الحكومة، حيث سيبقى المتظاهرون هناك حتى نهاية اجتماع الحكومة. وبعد ذلك سننطلق في مسيرة حاشدة من مبنى الحكومة إلى غزة 35، لحضور اجتماع دائم.

وجاء في بيان صادر عن منظمات الاحتجاج: "إن قرار إقالة رئيس جهاز الشاباك رونين بار يتخذته رجل يوجد في تضارب صاخر في المصالح، ويخضع مكتبه لتحقيق أمني بتهمة التعاون مع قطر، وترفرق فوقه راية سوداء من عدم الشرعية". ليس لدى نتياهو أي تفويض علني لإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك). هذا قرار يُهدد الديمقراطية الإسرائيلية بشكل مباشر وواضح.

كما أعلنت منظمات الاحتجاج عن تنظيم وقفة احتجاجية واسعة النطاق أمام مكتب رئيس الوزراء يوم الأربعاء المقبل، 19 مارس/آذار، خلال مناقشة الحكومة لإقالة رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك). وقالت: "سنسير بكثافة إلى مكتب رئيس الوزراء في القدس، وسنبقى أمامه وفي المدينة حتى إغائه فوراً".

"ندعو أعضاء المعارضة، ورؤساء الاقتصاد، والجامعات، واتحادات الطلاب، والعمال، ومقر التكنولوجيا العالية، ومنتدى الأعمال، ورؤساء المستشفيات، والأطباء والهستدروت للانضمام إلينا في النضال بلا هوادة من أجل الديمقراطية الإسرائيلية"، هتف رؤساء منظمات الاحتجاج.

وكتب رئيس جامعة تل أبيب، البروفيسور أرييل بورات، إلى أعضاء هيئة التدريس أنه إذا تم فصل رئيس جهاز الشاباك، فيجلس وينضم إلى الاحتجاجات - ودعاهم وكبار قادة الأعمال إلى الانضمام إليه.

وأعلن مدير المدرسة الثانوية العبرية في هرتسليا، زئيف داغاني، أن المدرسة الثانوية ستضم إلى الاحتجاج. يوم الأربعاء، بدل الحضور إلى المدرسة، سيتعلم طلاب القسم العلوي من موقع الاحتجاج في القدس. وبحسب قوله فإن مدرسة رئيالي الثانوية في حيفا شريكة في هذه الخطوات. ردّ وزير التعليم يوآف كيش على كلام مدير المدرسة الثانوية قائلاً: "زئيف دغاني مجرم. قراره بإغلاق المدرسة وإرسال الطلاب إلى مظاهرة سياسية يُعدّ انتهاكاً خطيراً ومباشراً لقانون التعليم الإلزامي. نظام التعليم ليس معزولاً، ولن نسمح بتحويل المدارس إلى ساحات للصراع السياسي". وأضاف: "لهذا السبب، استُدعي دغاني ومجلس إدارة مدرسة هرتسليا الثانوية لجلسة استماع عاجلة يوم الأربعاء. إذا توقفت المدرسة عن العمل، فسيتم إيقاف الميزانيات التي تتلقاها مدرسة هرتسليا الثانوية من النظام التعليمي فوراً. فالمدارس أماكن للتعلم، وليست منصات للدعاية السياسية. دعوا السياسة للسياسيين".

* * *

يديعوت احرونوت: اللبنانيون يريدون الهدوء مع إسرائيل بدون سلام او تطبيع رسمي

بقلم سمدار ييري

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

عضو البرلمان اللبناني باولا يعقوبيان قالت هذا الأسبوع بشكل لا لبس فيه وبالوجه المكشوف، في سلسلة مقابلات صحفية مع قنوات التلفزيون في بيروت انه "حان الوقت للتفكير بجديّة في السلام مع إسرائيل". محادث ايضاً من بيروت، الذي خرج للتجول في المقاهي عرض زاوية نظر مشابهة: على حد قوله، يبدو أن السلام مع إسرائيل هو مركز الحديث فيها، مثلما في البرلمان وفي الوزارات الحكومية. لكن من المهم الإشارة الى ان الخطاب الجماهيري يركز على "النقاط الخمسة" التي تواصل إسرائيل حيازتها في الأراضي السيادية للبنان. لمواطني إسرائيل الأسماء والأماكن لا تعني شيئاً. فهذه خمس تلال مرتفعة قرب الحدود توفر نقطة رقابة مباشرة على كريات شموننا، المطلة، زرعيت، شومرة، منيرا ومسغاف عام. احدى هذه التلال ولن نذكر اسمها، شكلت

قاعدة استخبارات لحزب الله: وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس أوضح انه من غير المتوقع، في المستقبل المنظور للعيان، خروج الجيش الإسرائيلي من هذه المواقع الخمسة .

حزب الله يواصل الاحتفاظ بمجموعة صاحبة من أعضاء البرلمان. والأمين العام امين قاسم اعلن بان تنظيمه لا يعتزم تسليم سلاحه للجيش اللبناني . في هذه الاثناء يوجد للبنان رئيس اركان جديد، رودولف هيكل، مسيحي ماروني بحياة عسكرية فاخرة. فقد تلقى رتبة الجديدة من الرئيس اللبناني جوزيف عون الذي سيواصل إدارة الجيش اللبناني من قصر الرئاسة. من فوق رأسه، كما تجدر الإشارة يلعب دورا غير صغير ولي العهد السعودي محمد بن سلمان الذي عاد الى الصورة اللبنانية .

من المشوق أن نكشف كم هي مشاركة ابن سلمان في الشؤون اللبنانية. صحيح أن ولي العهد يتراجع حاليا عن اتفاقات التطبيع مع إسرائيل، لكنه يجد في لبنان مثابة "نقطة رقابة" قبل المفاوضات مع القدس .

تمثل الولايات المتحدة في لجنة المفاوضات بين إسرائيل ولبنان، الى جانب فرنسا. ضباط إسرائيليون ولبنانيون اجتمعوا في غرف منفصلة (حاليا) بوساطة أمريكية .

عمليا، لا يوجد اعتراض ذو مغزى لتوسيع دائرة العلاقات مع إسرائيل. السؤال يتركز على التوقيت – في المستقبل القريب أم الانتظار الى أن تتوقف طائرات سلاح الجو عن التحليق في سماء لبنان. حتى لو لم يقال هذا علنا، فان الرئيس اللبناني يؤيد تحسين العلاقات مع إسرائيل – شريطة الايسى هذا تطبيع. بالمقابل، رئيس الحكومة اللبنانية، نواف سلام معروف كصاحب مواقف متطرفة ضد إسرائيل، وهو معارض حاد للاتفاق مع إسرائيل.

طالما لا يوجد قرار واضح من السعودية، وحزب الله يواصل التهديد، لن تكون استجابة للاقتراح الإسرائيلي للإعلان عن هدوء تام – يؤدي، ربما، الى سلام بين الدولتين. وبالتوازي يواصل الجيش الإسرائيلي اللبناني ملاحقة حزب الله في جنوب الدولة: 4500 مواطن لبناني شاب انضموا في الأيام الأخيرة الى الجيش .

اكثر من 70 في المئة من سكان لبنان – حسب شهادة افادني بها مسؤول كبير جدا في احدى الوزارات الحكومة الجديدة – يؤيدون اتفاق "مفتوحا" مع إسرائيل يسمح بتقدم العلاقات، ولاسيما التطبيع في مجالات التجارة. خسارة جدا ان إسرائيل لم تتكبد حتى الان عناء البحث في الموضوع مع نظرائنا من الولايات المتحدة وفرنسا. يوجد على ما يمكن الحديث فيه.

* * *

هآرتس: هل يستخدم رئيس جهاز التعذيب والتهديد والابتزاز هو الذي سببت بشأن ما هو قانوني

بقلم جدعون ليفي

لا، شكرا يا نداف ارغمان. أنت لا يمكنك أن تكون معلم ومرشد للحفاظ على القانون والديمقراطية. وحتى لو تجاهلنا للحظة نعمة التهديد ونعمة العصابات ونعمة الابتزاز في اقوالك الموجهة لرئيس الحكومة، وهي النعمة المعتادة عندما تتحدث مع

الرعايا الفلسطينيين، فإنه لا يوجد لك الحق في تقديم المواعظ الأخلاقية لأحد، ولا حتى لنتنياهو. الآن يوجد ترق كبير ومبرر لاقصاء نتنياهو. ولكن لست أنت الشخص الذي يمكن أن يكون المخلص. اذا كانت طريقة الإصلاح تمر عبر رؤساء الشباك فعندها هي ليست طريقة للإصلاح. وحقيقة أنك أنت وأمثالك المرشدون هي الدليل على أنه لا يوجد أي بديل أو معارضة في إسرائيل، وبالتأكيد لا وجود لليسار.

يوجد اشخاص مرفوضة شهادتهم على الديمقراطية وسلطة القانون – رؤساء الشباك وأنت من بينهم الأوائل في هذه المجموعة. جزء من مهمة الشباك الحيوية. بعض اعمال الشباك هي حيوية، وبعضها غير ضروري وحقير وفساد. وهو في كل الحالات نقيض التمسك بالقانون والديمقراطية. لذلك، أنت لست الشخص المناسب لتعليم الديمقراطية، ولا حتى لنتنياهو.

تشوش الأنظمة أدى الى أنه في اطار الحرب على نتنياهو كل شيء أصبح مباح، حتى الابتزاز بواسطة التهديد. “اذا توصلت الى استنتاج يفيد بأن رئيس الوزراء قرر بأنه يعمل خلافا للقانون، فأنا، اذا لم يكن خيار آخر، سأقول كل ما اعرفه. وقد امتنعت عن اصدار أي تصريح حتى الآن”. اقوال ارغمان هذه في القناة 12 هي ابتزاز من خلال التهديد. لا توجد أي طريقة أخرى لوصف ذلك. رئيس شباك متقاعد يهدد رئيس الحكومة بأن لا يفتح فمه يعتبر شخص خطير على الديمقراطية، ليس اقل من نتنياهو. اليوم رئيس الشباك يهدد رئيس الحكومة الذي هو عدو الشعب في نظر اليسار. وفي الغد سيفعل ذلك مع عدو الشعب في نظر اليمين، مثلا، رئيس الوزراء الذي سيفكك المستوطنات. ما الذي سنقوله في حينه؟.

ارغمان وضع نفسه كقاض بيت فيما هو قانوني: ولد لنا مستشار قانوني جديد، اذا قرر رئيس الخدمات السرية، رئيس الشتازي الإسرائيلي، أن نتنياهو يعمل بشكل مخالف للقانون فإنه سيكشف عن جانبه المظلم. الجانب المظلم لنتنياهو، اذا كان رأى مثل هذا الجانب، كان يجب عليه كشفه منذ فترة طويلة. كيف صمت على ذلك اذا كان الخطر كبير جدا؟ كيف يمكن لارغمان معرفة غير القانوني؟ هل الجهاز الذي ترأسه ارغمان هو جهاز يحافظ على القانون؟ دعنا لا نستهنئ، رغم أن هذا مضحك جدا. تنظيم جزء كبير من نشاطاته يرتكز الى التعذيب والتهديد والوشاية والابتزاز واستغلال ضعف العاجزين، لا يمكنه الادعاء بأن كل تصرفاته قانونية. هل ابتزاز مريض بالسرطان من اجل التعاون هو أمر قانوني؟ عن الامر الأخلاقي لا يوجد بالطبع ما يمكن التحدث عنه.

لا يمكننا سماع مواعظ أخلاقية من رئيس جهاز ينكل بأبناء شعب آخر، ويحرض عليهم جنود الجيش الإسلامي والكلاب، على الاغلب بدون رقابة قانونية، ويؤدي الى اعتقالات عبثية واعتقالات سياسية لا تحصى، ويستخدم في التحقيق أساليب هي أساليب فوق القانون وتحتة. هل رئيس الجهاز المسؤول عن موت 50 غزي منذ الحرب اثناء التحقيق معهم بسبب التعذيب والتجويد وعدم تقديم العلاج، بعضهم كانوا لدى الشباك وبعضهم في مصلحة السجون والجيش، يمكنه أن يتجرأ على التحدث عن “حماية القانون”؟.

ارغمان تشوش ومعه تشوش معسكر "فقط ليس بيبي"، الذي حوله الى بطله. يمكنه ويجب العمل على اقضاء نتنياهو. ولكن لا يمكن أن رئيس شبك سابق يهدد بقول ما يعرفه اذا اعتقد أن نتنياهو يتجاوز القانون. هذا ليس من صلاحيته. وما الذي سنفعله نحن الصغار، اذا اعتقدنا أن الشباك، الجهاز التابع لارغمان، يتجاوز القانون كل يوم. وما الذي سنفعله اذا عرفنا ما الذي يفعله مسؤولو المناطق في الجهاز الذين يقومون هم والجيش باقتحام بيوت الفلسطينيين في الليل، بعضهم أبرياء ويعارضون النظام، ويقومون باختطافهم من بيوتهم لاسبوع واشهر بدون محاكمة؟ لا يوجد من يهدد ارغمان، لكن من يقف على رأس جهاز يرتكب ما يرتكبه لا يمكنه تهديد رئيس الحكومة وتعليم الديمقراطية والحفاظ على القانون.

* * *

هآرتس: من اجل اقناع العالم بإقضاء حماس، يجب على عباس أن يكون البديل المناسب

بقلم رونيت مارزن

محمود عباس أخذ في الشيخوخة. هو يدرك جيدا المكانة الضعيفة للسلطة الفلسطينية في كل الساحات، الفلسطينية، الإقليمية والدولية. ولكن الفوضى والدمار الذي أنزلتها حماس على الفلسطينيين يمكن أن توفر لعباس فرصة لن تتكرر لتحويل الأمور رأسا على عقب. السؤال الكبير هو هل هو قادر على اتخاذ قرارات وطنية ثقيلة الوزن في القضايا الرئيسية في النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين.

منذ سنوات كثيرة عباس يعترف بوجود الآخر، اليهودي، وحتى أنه اعلن في السابق بأن الظلم التاريخي للفلسطينيين نتيجة وعد بلفور يمكن إصلاحه من خلال إقامة الدولة الفلسطينية الى جانب دولة إسرائيل على أساس القانون الدولي والقرارات الدولية (قرار التقسيم 181 والقرار 194 والقرار 1515) ومبادرة السلام العربية. في جميع الخطابات والمقابلات التي اجراها خلال السنين أيد حل "الدولتين لشعبين"، وحرص على تحديد عاصمة فلسطين بحدود القدس الشرقية .

عباس يدرك أهمية القدس والحرم بالنسبة للشعب الفلسطيني والشعوب الإسلامية والعربية، وهو لا يريد أن ينظر اليه كمن يظهر الاستخاء لهذه المواقع. ولكنه يحذر من عدم استخدامها للتحريض الديني، الامر الذي يمكن أن يشعل انتفاضة كبيرة في الضفة الغربية، تضعف السلطة الفلسطينية وتقوي حماس.

عندما يتحدث عباس عن "دولة واحدة"، "عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم التي طردوا منها في 1948، أو استخدام شعار "الانتصار أو الشهادة" فان هذا بشكل عام كي يبعد عن السلطة وعنه شخصيا، وصف الخونة والمستخدين، ومنع حماس والأحزاب الإسلامية من عرض نفسها كوطنية حصرية في النضال من اجل تحرير فلسطين. هذا يستهدف أيضا استخدام الضغط على إسرائيل، أنه اذا لم تتقدم نحو حل الدولتين فانه سيتعين عليها الاهتمام بسبعة ملايين فلسطيني في الدولة الواحدة، واذا صممت على تهجير الغزيين من القطاع فهي ستخاطر باحياء فكرة العودة الى أراضي 1948.

رغم أن خطابات عباس مليئة بالحديث عن "الكولونيالية الصهيونية"، وحتى أنه مؤخرا يكثر من استخدام مصطلح "الإبادة الجماعية"، إلا أنه ما زال يتمسك بالنضال السياسي والدبلوماسي إضافة الى النضال القانوني. عباس يخشى من إيجاد صلة بين "طوفان الأقصى" و"تحقيق التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية"، الامر الذي سيجعل حماس بطله الشعب الفلسطيني، ورميه هو والسلطة الى مزبلة التاريخ.

لذلك، هجوم حماس في 7 أكتوبر اهتم بعرضه كهجوم وفر المبرر لزيادة "الكولونيالية الصهيونية" بدلا من الدفع قدما بالتحرر منها، وهو يواصل التصميم على نزع سلاح حماس كشرط لتشكيل حكومة وحدة وطنية وتحمل المسؤولية عن قطاع غزة .

خطاب عباس الأخير في مؤتمر القمة الطارئة الذي عقد في هذا الشهر شمل رسائل مهمة في هذا السياق، وركز على دوافع الوحدة والشراكة، وحدة وطنية فلسطينية تقوم على التزام جميع الجهات الفلسطينية ببرنامج سياسي وبالاتفاقات التي وقعت عليها م.ت.ف، وتقوم على مبدأ "سلطة واحدة، قانون واحد وسلاح شرعي واحد"، وحدة لحركة فتح وإعطاء عفو شامل لكل الذين فصلوا منها. وهي الخطوة الهامة أمام خصومه محمد دحلان وناصر القدوة. وشراكة أمنية مع الأردن ومصر في كل ما يتعلق بتدريب رجال امن فلسطينيين تمهيدا لإعادة سيطرة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة .

الخطاب تضمن أيضا الوعد بالتساوق مع المجتمع الدولي فيما يتعلق بإجراء إصلاحات في مؤسسات الحكم في السلطة الفلسطينية وم.ت.ف. واجراء الانتخابات، وتأييد عقد مؤتمر سلام دولي للدفع قدما بحل الدولتين على أساس القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية. وحتى كان في الخطاب جهد لتحسين العلاقة مع دونالد ترامب من خلال كلمات الشكر التي بعثها اليه على جهوده لتحقيق وقف اطلاق النار في قطاع غزة والسلام الفلسطيني - الإسرائيلي وفي المنطقة كلها .

لكن رغم الرسائل المهمة التي تم ارسالها في الخطاب إلا أن نمط استخدام الضمائر الشخصية بقي على حاله في خطابه طوال حياته السياسية، وعباس استمر في استخدام ضمير "نحن"، الامر الذي يسمح له بالاختباء وراء كيانات واشخاص وهيئات، مثل "دولة فلسطين"، "الشعب الفلسطيني"، "م.ت.ف"، "حركة فتح"، "مصر"، "الأردن"، "قطر"، "تركيا"، مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بدوله. ربما يشير ذلك الى قدرة شخصية محدودة على استخدام ضمير "أنا" عند اتخاذ قرارات وطنية شجاعة، على شاكلة القرارات التي اتخذها سلفه في المنصب ياسر عرفات عندما وقع على اتفاقات أوسلو، أو حسب تعبيره "سلام الشجعان".

عباس يعمل على اقناع الزعماء العرب وزعماء الغرب بإقضاء حماس عن الساحة السياسية، ورؤية في السلطة الفلسطينية وحركة فتح الجهة القيادية الشرعية الرئيسية، اذا لم تكن الوحيدة، التي ستسيطر على كل الأراضي الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة وشرقي القدس. ولكن من اجل حدوث ذلك فانه يجب عليه أن يكون بديل مناسب وشرعي في نظر أبناء شعبه وقادر على تحمل المسؤولية الشخصية عن رفاههم الوطني والاجتماعي والاقتصادي. ربما المصالحة بينه وبين محمد دحلان وناصر القدوة هي الحلقة الناقصة التي ستعطي عباس القوة على ترجمة تصريحاته اللفظية الى أفعال سياسية .

إسرائيل من ناحيتها يجب عليها الحسم بين سلطة فلسطينية بقيادة اشخاص معتدلين من حركة فتح تحت اشراف عربي ودولي وبين الاستمرار في المروحة في المكان والفوضى في قطاع غزة. اختيار الاستمرار في المروحة في المكان سيدفع عشرات آلاف الشباب الفلسطينيين اليائسين الى التجنيد في المنظمات الجهادية، وتقليل دافعية مصر والأردن واتحاد الامارات والسعودية لترتيب واقع آخر في قطاع غزة.

* * *

هآرتس: إسرائيل تتوجس تقلبات ترامب وويتكوف يتقن المناورة وحماس تقبل الاقتراح.. والسعودية "بيضة القبان"

بقلم عاموس هرتيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

أجرى رئيس الحكومة نتنياهو قبل شهر تقريباً مناورة قيادة لرؤساء جهاز الأمن. بعد اتهامهم بإجراء "عملية إعطاء بدلاً من الأخذ والإعطاء" كان نتنياهو قد أبعدهم عن واجهة المفاوضات حول صفقة المخطوفين، وعين بدلاً منهم عدداً من المخلصين له، على رأسهم الوزير رون ديرمر. في هذه الأثناء، يصعب القول إنه كان رهاناً مجدداً. في الفترة الأخيرة، تدفع إدارة ترامب قدماً بعدد من الاقتراحات للمضي بصفقة المخطوفين. التنسيق مع إسرائيل ظهر محدوداً في هذه المرحلة، أما تأثيرها في الاتصالات فمحدود.

آدم بوهلر، مبعوث الرئيس الأمريكي ترامب، الذي تم إبعاده الآن عن المفاوضات، ناقش بشكل سري ومباشر مع حماس خطة تجسير تشمل تحرير الجندي عيدان ألكسندر الذي يحمل الجنسية الأمريكية، وإعادة أربعة جنائمين لمخطوفين يحملون جنسية مزدوجة. المبعوث الأعلى رتبة، ستيف ويتكوف، يمضي باقتراح آخر يتم بحسبه إطلاق سراح خمسة مخطوفين وإعادة تسعة جنائمين مقابل تمديد وقف إطلاق النار لمدة شهرين تقريباً، في المرحلة الأولى.

في هذه الأثناء، ناورت حماس وأعلنت الجمعة موافقتها على اقتراح بوهلر. الولايات المتحدة وإسرائيل رفضتا ذلك. ورغم سلسلة بيانات الإدانة، من الجدير ذكر الحقيقة، وهي أن الاتصالات كان يجب أن تنتقل إلى المرحلة الثانية في الصفقة، وأن إسرائيل هي التي ترفض تنفيذ دورها الذي يشمل الالتزام بالانسحاب من محور فيلادلفيا.

صحيح أن ترامب يؤيد استعدادات إسرائيل العسكرية ويهدد حماس بـ "أبواب جهنم"، لكنه يستمع للخطوات العربية التي تهدف إلى القيام بترتيبات إعادة الإعمار في قطاع غزة

لا طريقة حقيقية لتوقع ما الذي سيقدره ترامب، الذي يغير مواقفه ويرمي تصريحات جديدة ومفاجئة في الفضاء كل بضعة أيام. ولكن يجب الانتباه إلى أن ويتكوف، قبل سفره من قطر إلى روسيا إلى ساحة وساطة أخرى، وافق على مناقشة دول عربية

حول ترتيبات اليوم التالي في قطاع غزة. صحيح أن ترامب يؤيد استعدادات إسرائيل العسكرية ويهدد حماس بـ "أبواب جهنم"، لكنه يستمع للخطوات العربية التي تهدف إلى القيام بترتيبات إعادة الإعمار في قطاع غزة، وإبعاد حماس عن مراكز القوة.

على إسرائيل أن تأخذ احتمالية تغيير رأيه في الحسبان، وأن يفرض اتفاقاً على الطرفين دون السماح لها باستئناف القتال. هذا ما يريده السعوديون، وترامب يستمع إلى الرياض، المكان الذي قد تنمو منه صفقات ضخمة للأمريكيين (وعائلة ترامب) وجائزة نوبل للسلام.

الآلة هاجمت مرة أخرى

رئيس "الشاباك" السابق نداف أرغمان أحدث عاصفة يوم الخميس عندما هدد في مقابلة مع "أخبار 12" بكشف ما يعرفه عن سلوك نتنياهو، في محادثات جرت بينهما في السابق، إذا اعتقد أن نتنياهو يعمل خلافاً للقانون. رئيس الحكومة، الذي انقض على هذه الأقوال كمن وجد غنيمة، اتهم أرغمان وسلفه في المنصب رونين بار، بإدارة حملة كاملة من الابتزاز ضده. وحتى أنه طلب إجراء تحقيق في الشرطة. واضطر بار إلى التنصل من أرغمان في بيان أرسله لمتقاعدي الجهاز، كتب فيه "جسم رسمي ورئيسه لا يستخدمون قوة هذا التنظيم في غير حاجة لذلك".

أرغمان أخطأ. إذا كان لديه معرفة عن أفعال غير قانونية لنتنياهو، فهو الوقت المناسب لكشفها وعدم الاكتفاء بتلميحات التهديد. نتنياهو يربط بصورة تريحه تهديد أرغمان مع توتر متصاعد مع بار. حالياً، يصعب التصديق أن رئيس الجهاز وسلفه في المنصب ينسقان معاً، علاقتهما غير جيدة، ولا يخفي أرغمان انتقاده من أداء بار حول المذبحة في 7 أكتوبر.

نتنياهو وماكينه دعايته الضخمة ينقضون بمهارة على كل خطأ للطرف المعادي. في الأصل، هناك شك في أن يكون تأثير جماهيري لتصريحات متواترة مثل تصريحات أرغمان أو التنظيم الجديد الذي هو عضو فيه لرؤساء جهاز الأمن المتقاعدين للدفاع عن الديمقراطية. حتى الآن هناك حساسية كبيرة لنتنياهو تجاه قضية قطر في الوقت الحالي وفي السابق. التحقيق الذي يجريه "الشاباك" مع مساعدي نتنياهو في السابق والحاضر حول إجراء علاقات محظورة مع قطر يقلقه، ومثله أيضاً أي ذكر، مثل الذي فعله أرغمان في المقابلة مع يونيت ليفي، لمقارنته تجاه قطر في السابق.

كان نتنياهو هو من سمح بشكل متعمد وبانفعال، بإدخال أموال قطر إلى سلطة حماس في القطاع منذ العام 2018. حتى الآن، لا يملك تفسيراً لذلك. ومعارضته الحاسمة لتشكيل لجنة تحقيق رسمية، كما يطلب بار ورئيس الأركان التارك هليفي، تكمن في خوفه من ظهور قضية قطر السابقة.

* * *

هآرتس: "العليا" الإسرائيلية تسمح بارتكاب جرائم خطيرة ضد الفلسطينيين.. من دون إزعاج

بقلم نوم مهجار

إزاء صمت المحكمة العليا بخصوص خروقات خطيرة لحقوق الإنسان في قطاع غزة، يمكن التساؤل عن أي جهاز قضاء صارم يجب علينا الدفاع عنه من "الانقلاب النظامي". ما الذي يخاف منه ياريف ليفين وأصدقائه في الوقت الذي تسمح فيه المحكمة العليا للدولة بارتكاب جرائم خطيرة بدون أي انتقاد قانوني؟

قبل أسبوعين، أعلنت إسرائيل عن منع إدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. بعد أسبوع، أعلنت عن وقف تزويد الكهرياء للقطاع. منظمات حقوق الإنسان قدمت قبل سنة التماساً للمحكمة العليا حول واجب إسرائيل بإدخال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، سارعت إلى تقديم طلبات إصدار أوامر لوقف هذه الخطوات، على الأقل بشكل مؤقت، إلى أن تتضح قانونيتها. المحكمة العليا من ناحيتها، ردت بعدم اهتمام: على الدولة ألا ترد على الطلبات إلا بعد مرور عشرة أيام، وحتى بدون تحديد عقد جلسة حول هذا الشأن. هكذا، تنطلق سياسة التجويع التي تتبعها إسرائيل بدون إزعاج. ادعت الدولة في إطار هذا الالتماس أنها تجري "تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإنسانية". يدور الحديث عن تضليل في أفضل الحالات، وكذب فظ في أسوأها. منذ بداية الحرب، أوقفت الدولة بشكل أحادي الجانب إصدار تأشيرات دخول وعمل للعاملين في منظمات الإغاثة الدولية.

في الوقت الذي قدمت فيه هذه المنظمات التماساً لحمل الدولة على السماح لها بالعمل، قررت الحكومة نقل الصلاحية بإعطاء التوصية لإصدار التصاريح إلى وزارة الشتات وفي الوقت الذي قدمت فيه هذه المنظمات التماساً لحمل الدولة على السماح لها بالعمل، قررت الحكومة نقل الصلاحية بإعطاء التوصية لإصدار التصاريح إلى وزارة الشتات، التي تركز نشاطاتها على منع ما يسمى هناك "منظمات نزع الشرعية" و"من يؤيدون المقاطعة" وما شابه. وتحولت هذه المنظمات إلى مشبوهة، تتحدث في موازاة عملها الإنساني، ليحفظنا الله، عن تنفيذ القانون الإنساني الدولي. وفي هذه الحالة، سنحت للمحكمة العليا فرصة للحفاظ أو على الأقل فحص بشكل معمق، سياسة تعسفية تتبعها حكومة إسرائيل، لكن تم محو الالتماس في الوقت الحالي.

في موازاة ذلك، تمنع إسرائيل وسائل الإعلام من التغطية في القطاع بشكل مستمر. بعد 7 أكتوبر، لم يسمح للمراسلين بدخول القطاع بشكل مطلق. بعد شهر، سمح للمراسلين بالدخول بمرافقة الجيش مع تقييد حرية نشاطاتهم. قدم اتحاد المراسلين الأجانب في إسرائيل التماساً للمرة الأولى للمحكمة العليا في نهاية العام 2023 حتى تأمر الدولة بسماع دخول المراسلين إلى القطاع بدون مرافقة المتحدث العسكري، لكنه التماس رفض "لاعتبارات أمنية" بالطبع. وتم تقديم التماس آخر قبل ستة أشهر، لكنه ووجه بالمماثلة التي تميز الدولة، وحددت المحكمة العليا جلسة أولى لهذا الالتماس في الشهر القادم.

من الغريب أنه تجب الإشارة إلى أن دور جهاز القضاء في دولة ديمقراطية هو الدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية، بواسطة الحرص على القانون الدولي الإنساني، ومنع أي إحباط لتغطية إعلامية حرة ومستقلة. في إسرائيل، في المقابل، جهاز القضاء

يسمح بسحق هذه القيم الأساسية بصورة فظة، وعندما يكون هناك احتجاج في سياق الديمقراطية والقانون يتجاهل جميع المحتجين خروقات خطيرة جداً للقانون.

رداً على الرأي الذي قدمته محكمة العدل الدولية في لاهاي حول عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، قال رئيس الحكومة نتنياهو إنه لا يوجد احتلال. وهكذا أعفت إسرائيل نفسها من المسؤولية الأخلاقية عن الوضع في المناطق المحتلة. ولكن لا شيء اسمه نصف ديمقراطية لليهود فقط. منذ الوقت الذي تستخدم فيه المنظومة معايير قمعية وتعسفية ضد إحدى الجماعات، سينزلق هذا السلوك إلى منظومات أخرى. لذلك، إذا كان هناك نضال جوهري حول مستقبل جهاز القضاء في إسرائيل، أخلاقيته واستقلاليتها، فيجب أن يتضمن مراجعة قضائية ناجعة لنشاطات إسرائيل في المناطق المحتلة.

* * *

هآرتس: تحقيق الجيش الإسرائيلي في أحداث 7 أكتوبر: فقدنا التواصل.. وخرج آخرهم قبل 4 دقائق

بقلم عاموس هرئيل

عندما عرض الجنرال عران نيف، رئيس طاقم التحقيق العسكري في "نير عوز"، الخارطة وعليها صورة بيوت الكيبوتس المتضررة في هجوم حماس، جميعها باستثناء ستة بيوت، كأنه يقول بأن ذلك يذكره بـ "مدينة القتل"، قصيدة الشاعر حاييم نحمان بياليك عن مذبحه في كشنيف. في الفترة الأخيرة، عندما عرض نيف استنتاجاته في سلسلة طويلة من المنتديات المتعلقة بالكيبوتس، كان يمكن سماع نغمة غضب مكبوتة في صوته.

بصفته رئيس قسم التنصت في هيئة الأركان في 7 أكتوبر، لم يكن نيف جزءاً من سلسلة القيادة المباشرة التي تولت الدفاع عن غلاف غزة. ورغم ذلك، شعر أنه غير مرتاح من عضويته في هذا المنتدى، وقرر استقالته من الخدمة الفعلية في الجيش الإسرائيلي قبل بضعة أشهر. بعد ذلك، ألقى عليه مهمة التحقيق في المعركة التي لم تحدث حقاً في الكيبوتس الصغير، لأن الجيش ببساطة لم يأت إليه. قتل نحو ربع سكان "نير عوز" أو تم اختطافهم في المذبحة. 47 شخصاً قتلوا في الكيبوتس في ذلك الصباح، 76، بينهم تسعة أموات، اختطفوا. حتى الآن، يتم احتجاز 14 شخصاً من سكان "نير عوز" في القطاع، خمسة منهم ما زالوا أحياء.

نيف أيضاً من مواليد الغلاف، ابن كيبوتس "إيرز" على الحدود الشمالية للقطاع. في إيرز، كسب أعضاء فرقة الإنقاذ بضع دقائق لتنظيم أنفسهم لهجوم حماس، لأنه وصل إليهم في مرحلة متأخرة نسبياً. كان هذا وقتاً كافياً لصد، بمساعدة قوات أخرى، المخربين الذين اقتحموا إيرز. لم يكن لـ "نير عوز" مثل هذا الحظ، سبعة من أعضاء فرقة الإنقاذ فقط كانوا في الكيبوتس في ذلك الصباح، واضطروا لمواجهة حوالي 150 مخرباً الذين اقتحموا الكيبوتس في المرحلة الأولى. خلال ساعتين ونصف، نجح أعضاء الفرقة وعدد من السكان في مقاومة منظمة نسبياً للاقتحام. عندما قتل ثلاثة من أعضاء الفرقة الذين قاتلوا ببطولة، وأصيب آخرون واختطفوا، كانت الطريق مفتوحة أمام المخربين ليفعلوا كل ما يريدون في الكيبوتس.

على بعد 3 كم من الكيبوتس موقع "نيريم" (قسم الأبحاث والتطوير في الجنوب)، وهو موقع بمستوى سرية للواء غولاني، لكن لا أحد من جنوده جاء إلى "نير عوز" في الوقت المناسب، ولا أي قوات أخرى أيضاً

للمرة الأولى، يتناول التحقيق بشكل موسع قضية لم تكن واضحة تماماً في التحقيقات الصحافية عن المذبحة في "نير عوز". على بعد 3 كم من الكيبوتس موقع "نيريم" (قسم الأبحاث والتطوير في الجنوب)، وهو موقع بمستوى سرية للواء غولاني، لكن لا أحد من جنوده جاء إلى "نير عوز" في الوقت المناسب، ولا أي قوات أخرى أيضاً. تبين أن الموقع هوجم في مرحلة مبكرة على يد قوة كبيرة لحماس، التي قتلت أو أصابت الضباط القلائل الذين كانوا فيه، وحاصرت القوة التي بقيت في غرفة الطعام والغرفة الآمنة في الموقع. نصف الجنود تقريباً أصيبوا، وخمسة قتلوا. التحقيق لا يطرح ادعاء مباشراً تجاه جنود غولاني في الموقع، لكن الاستنتاج واضح، وهو أن الكيبوتس ترك وحده. ومثلما اعترف رئيس الأركان التارك، هرتسي هليفي، في محادثة مع سكان الكيبوتس الخميس الماضي، فقد خرج آخر مخرب من "نير عوز" قبل أربع دقائق من وصول القوة الأولى للجيش الإسرائيلي إليه.

حسب التحقيق، فإن الموت وإصابة معظم القادة الكبار في اللواء الجنوبي لفرقة غزة والقيادات التي تخضع لها، إضافة إلى قوة الهجوم على طول القطاع، حطمت سلسلة القيادة والسيطرة في "نير عوز" ومحيطه. كان إحدى النتائج عدم القدرة على بلورة صورة وضع للقتال في "عوز نير" بشكل خاص، وأدركت هيئة الأركان أو قيادة المنطقة الجنوبية خطورة الوضع هناك. وحتى الساعة التاسعة صباحاً تقريباً، كان يمكن اتخاذ قرارات ناجعة حول إرسال قوات كانت تكفي لمساعدة الكيبوتس. عملياً، هذا حدث بعد أربع ساعات تقريباً. قال نيف لأبناء "نير عوز" بأن مستوطنات أخرى كان الوضع فيها صعباً جداً، ومستوطنات أخرى لم تصل إليها القوات في الوقت المناسب، ولكن لم تكن حالة قتل وخطر كهذه في أي بلدة من البلدات في ظل غياب القوات العسكرية. وفي الـ 15 سنة الأخيرة، عمل نيف كثيراً في استعداد الجيش لسيناريوهات قاتمة – أحداث متطرفة تعتبر في الوقت الحقيقي أحداثاً احتمالية حدوثها متدنية جداً. في عيد الغفران 2023، قبل عشرة أيام من المذبحة، أجرى مقابلة مع "هآرتس" تحت عنوان "المفاجأة القادمة آتية. السؤال هو: كيف تستعد إسرائيل لها؟". هذا العنوان وجد عنواناً مختلفاً في أعقاب 7 أكتوبر. الآن، يعترف بأنه لم يشارك في أي يوم في مناورة تذكر حتى بالقليل مما فعلته حماس قبل سنة ونصف تقريباً.

* * *

معاريف: هكذا بدأت إسرائيل تفقد الدعم في الولايات المتحدة.. والفلسطينيون في ارتفاع

بقلم شوكي فريدمان

الدعم المعلن من الرئيس ترامب لإسرائيل، بعد مواجهات الحكومة مع إدارة بايدن، صب في "القدس" [تل أبيب] سكرة بقوة لطيفة. استطلاع "غالوب" الذي نشر في الولايات المتحدة في الأيام الأخيرة، يظهر أن الواقع خارج البيت الأبيض مختلف. معدل

الدعم لإسرائيل في درك أسفل خطير، ومعدل الدعم للفلسطينيين في ارتفاع. إلى جانب التعاون مع الإدارة الحالية، فإن أصحاب القرار في إسرائيل ملزمون بأن يكونوا على وعي بالتآكل الحاد في الدعم للدولة والعمل بموجب ذلك.

يبين الاستطلاع بأن دعم إسرائيل لدى أوساط الجمهور في الولايات المتحدة لا يصل إلا إلى 46 في المئة، نقطة في أسفل درك منذ 24 سنة. وبينما دعم إسرائيل يبدو عالياً (75 في المئة) في أوساط الحزب الجمهوري، فنسبة من يعطفون على إسرائيل في الحزب الديمقراطي هي 21 في المئة فقط، مقابل 59 في المئة يؤيدون الفلسطينيين. ويبين الاستطلاع بأن دعم إسرائيل لدى أوساط الجمهور في الولايات المتحدة لا يصل إلا إلى 46 في المئة، نقطة في أسفل درك منذ 24 سنة

وهي معطيات نتيجة تغييرات ذات مغزى في الولايات المتحدة، لكن سياسة إسرائيل ساهمت فيها بشكل لا بأس به. فالعناق الذي منحه ويمنحه نتنياهو لترامب، والمواجهات (المبررة أحياناً) مع الإدارة الديمقراطية، والسياسة الإسرائيلية في "يهودا والسامرة"، سحقت الدعم لإسرائيل حتى قبل الحرب. بعد عقود دعم من الحزبين، اتخذت إسرائيل صورة كمن تختار الجانب الجمهوري بشكل واضح. بعد أن ارتفع التأييد لإسرائيل في الأشهر الأولى من الحرب، ومع تعميق إسرائيل الدخول إلى غزة وظهور الصور القاسية من هناك على الشاشات في الولايات المتحدة، هبط الدعم إلى درك أسفل الآن في أوساط الجمهور العام، وإلى هوة في الحزب الديمقراطي.

في أوساط اليهود أيضاً، ولا سيما الجيل الشاب، تآكل الدعم في إسرائيل. الجيل السابق من اليهود الأمريكيين رأى في إسرائيل جزءاً لا يتجزأ من هويته اليهودية، أما الشباب – ولا سيما الليبراليون والتقدميون – فيرونها بشكل مختلف. لم تعد إسرائيل في نظرهم قدوة أخلاقية، بل دولة تقمع الفلسطينيين وتدفع قدماً سياسة دينية وقومية. صحيح أن الحرب واللاسامية المتصاعدة في الولايات المتحدة دفعتنا قسماً من اليهود للعودة إلى دعم إسرائيل بشكل أكبر، لكن جماعات في اليسار اليهودي فضلت إدارة لها الظهر.

كلما تجاهلت حكومات إسرائيل التغييرات في الولايات المتحدة، تتعاظم الاحتمالات لأن يصبح الضرر اللاحق بالعلاقات بين الدولتين غير قابل للتراجع. الميول في الولايات المتحدة واضحة: الشباب يصبحون قوة سياسية ذات مغزى، والهسبانيون مجموعة سريعة الاتساع، والدعم لإسرائيل في أوساط الإنجيليين يتآكل، والحزب الديمقراطي يبتعد عن الموقف المؤيد لإسرائيل الذي كان يتميز به. لتغيير الميل، باتت إسرائيل ملزمة باتخاذ بضع خطوات: أن ترمم العلاقات مع الديمقراطيين، وتنتهي العلاقة مع يهود الولايات المتحدة، وتستثمر في جماهير إضافية هناك، وأساساً في الأقلية الهسبانية لكن أيضاً في الطائفة الإفروأمريكية، وحماية وتعزيز الدعم في أوساط الإنجيليين.

إسرائيل دولة ذات عظمة اقتصادية وجيش قوي. ولها تعلق وجودي بالولايات المتحدة. بدون استعداد أمريكي لبيع السلاح لإسرائيل وتوفير مظلة دبلوماسية لها في الولايات المتحدة، سيصعب على إسرائيل الازدهار، وحتى البقاء.

* * *

هآرتس: رئيس "الشاباك" السابق مهدداً نتنياهو: "سأخبرهم بكل شيء"

أقوال رئيس "الشاباك" السابق نداف أرغمان، في مقابلة مع أخبار 12 الخميس الماضي يجب أن تفهم في سياق متعدد المستويات، خصوصاً التوتر البنيوي بين "الشاباك" والحكومة في الدولة الديمقراطية. وازداد هذا التوتر في السنة التي سبقت 7 أكتوبر 2023، عقب محاولة الانقلاب النظامي التي قادتها الحكومة برئاسة نتنياهو، فيما هو متهم جنائياً مع تضارب للمصالح. وازداد التوتر أكثر منذ 7 أكتوبر عقب محاولة بئسة من نتنياهو للتملص من مسؤوليته عن الإخفاق وإسقاطه حصراً على جهاز الأمن بما فيه "الشاباك" (الذي أخذ رئيسه، رونين بار، على عاتقه مسؤولية علنية عن نصيبه في الكارثة، بخلاف نتنياهو).

ثمة مصدر آخر للتوتر بين "الشاباك" والحكومة، وهو المفاوضات على شبكة تحرير المخطوفين والتأثير الذي كان على المصالح السياسية المرتبطة فقط وحصرياً ببقاء الحكومة على التفويض الذي أعطي للمسؤولين عن المفاوضات من إسرائيل للمضي بالصفقة. وهناك توتر آخر يعتمل حول تحقيق "الشاباك" والشرطة في العلاقة بين رجال مكتب رئيس الوزراء ومحافل ترتبط بقطر ("قطر غيت"). ويضاف إلى هذه العوامل استئناف يريف لفين وشركائه للانقلاب النظامي، وتسييس فظ للشرطة تحت بن غفير (والآن منفذ كلمته)، ونية تسييس الجيش الإسرائيلي وأجهزة الأمن، بما في ذلك تطهيرات سياسية، من ضمها رونين بار.

إلى جانب نقاط الاحتكاك هذه، في الخلفية خطوات اتخذتها الحكومة لتنحية المستشار القانوني للحكومة، غالي مهرب ميارا، ورفض وقح من نتنياهو وحكومته لإقامة لجنة تحقيق رسمية لأحداث 7 أكتوبر.

المقابلة الصحافية مع أرغمان بدأت بقلق رئيس "الشاباك" السابق من نية نتنياهو إقالة بار وتعيين بديل "من جماعتهم" لهذا المنصب الحساس. قال أرغمان إنه إذا عمل نتنياهو بخلاف القانون، فسروى "كل ما يعرفه عنه".

أرغمان لم "يبتر رئيس الوزراء بالتهديد في بث حي ومباشر"، وأسلوبه نقيض تام لأسلوب المافيا، لكنه فتح اليوم صندوق مفاسد لا يمكن تجاهله، وجدير بفحص محتواه بعمق. إذا كان لدى أرغمان معلومات تدين نتنياهو بأعمال غير قانونية، فواجبه أن يكشف عنها، إن لم يكن مباشرة للجمهور وللجهات المختصة، بشكل يضمن المعالجة المناسبة للمعلومات. لا سبب يجعله ينتظر نتنياهو حتى يخرق القانون. ثمة أهمية كبرى في إخراج الحقيقة إلى النور. الأمر الأخير الذي يحتاجه الجمهور في هذا الوقت هو تبادل الاتهامات من فوق رأسه.

* * *

معاريف: استئناف القتال في غزة سقوط أخلاقي لزامير

بقلم أوري زيلبرشايد

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

قالت شيلي يديموفيتش في مقال نُشر في 6 آذار 2025، في حديثها عن تعيين رئيس الأركان الجديد الجنرال، إيال زامير، إن "هذا التعيين هو الخطوة الطبيعية والمنطقية الوحيدة التي ربما قام بها نتنياهو وحكومته منذ كارثة 7 تشرين الأول 2023". هذا تلخيص موجز لمديح واسع حظي به رئيس الأركان الجديد من جميع الأطراف، إذ لم تُوجَّه انتقادات جوهرية إلى التعيين، أو إلى حقيقة أن جوهره الحقيقي، وبصورة خاصة من الناحيتين الأخلاقية والديمقراطية، سيخضع للاختبار خلال الأيام، أو الأسابيع القليلة المقبلة.

جاء خطاب تنصيب الفريق زامير مصحوباً بدعوته - التي تحمل تناقضاً داخلياً، لكنها تتماشى مع نهج "القائد" بنيامين نتنياهو - بشأن مواصلة الحملة حتى هزيمة "حماس"، واستعادة جميع المخطوفين، لكن اللافت في خطابه كان غياب دعوة الجيش إلى الحفاظ على "طهارة السلاح"، أو التصريح الواضح بأنه لن يتسامح مع أي تدهور أخلاقي في صفوف قواته. أحد الأسس الجوهرية للديمقراطية هو المستوى الأخلاقي العالي لدى الجمهور وممثليه المنتخبين، وفي المقابل، تميل الأنظمة الديكتاتورية إلى تفضيل جيش ذي معايير أخلاقية متدنية، وسكان يتسمون باللامبالاة الأخلاقية، سواء على الصعيد الداخلي، أو في تعاملهم مع الآخر، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر باستخدام غير متناسب وغير مبرر للقوة. إن الاستهانة بالحياة البشرية، بشكل عام، تُعدّ من الركائز الأساسية للديكتاتورية.

يجب أن نتذكر أن هذا التعيين جاء وفقاً لرغبة رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ما يعزز قبضته الديكتاتورية على إسرائيل، بدعم من وزير الدفاع المطيع، إسرائيل كاتس. تعلمنا من رئيس الحكومة نفسه أن إيال زامير، الذي شغل منصب سكرتيره العسكري في الفترة 2012 - 2015، كان في السابق مرشحاً المفضل لمنصب رئيس الأركان، وأن تعيينه في هذا المنصب يعني أن "وقت زامير حان". فليس كلّ سكرتير عسكري لرئيس الحكومة يصبح، لاحقاً، مرشحاً الأبرز لتولي أعلى منصب عسكري في الدولة.

قال الرئيس في الحدث الاحتفالي الذي أقيم في مقرّ رئيس الدولة، اسحق هرتسوغ، بمناسبة التعيين الجديد: "أدعو الجمهور - وبالتأكيد قادة الجمهور - إلى إبعاد السياسة عن الجيش وإبعاد الجيش عن السياسة..."

المطالبة بأن يكون الجيش غير سياسي تحت أي ظرف ليست ديمقراطية كما يُعتقد، بل هي مطلب يميز الأنظمة الديكتاتورية، وحتى الفاشية، إذ تسعى هذه الأنظمة لامتلاك أدوات مطيعة لتنفيذ أي مهمة. حتى لو لم يكن لها علاقة بالدفاع عن الدولة. في الأنظمة الديمقراطية، يكون نطاق طاعة الجيش للمستوى السياسي أضيق كثيراً، وعندما تبدأ العمليات العسكرية والحروب بخدمة أجنادات الأنظمة الديكتاتورية بشكل واضح، فإن حدود الطاعة تنتهي عند هذا الحد، ولا توجد دولة

ديمقراطية ليست عرضةً لخطر تنامي توجهات غير ديمقراطية في داخلها، سواء من الناحية السياسية، أو الاقتصادية. إن فهم الحياة السياسية يُعدّ من أصعب المهمات؛ لأن الشخصيات السياسية، وخصوصاً عندما يكون لديها أجنداث غير ديمقراطية، تسعى لإخفاء جوهر أفعالها عن "الناس البسطاء"، ومن هنا، ينشأ تعدّد الخلافات بين المعلّقين في وسائل الإعلام والمجتمع الأكاديمي، ويُضاف إلى ذلك تفسيرات مشوهة عمداً، ما يزيد في تعقيد الصورة العامة.

الجدير بالذكر أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، يروّج أجندة غير ديمقراطية في داخل الولايات المتحدة بقوة، ويدعم الأنظمة الديكتاتورية في جميع أنحاء العالم، وبما أن الأنظمة الديكتاتورية تحتاج إلى أعداء خارجيين لقمع تطورات الحرية لدى شرائح واسعة من السكان، فإن بعضها يتطوع ليكون عدواً للآخر. وهكذا، على الرغم من أنهم أعداء علنيون، فإنهم حلفاء سرّيون إزاء بعض القضايا. من هنا، تنبع "التناقضات" في سياسات ترامب، فهو يُخضع أوكرانيا لروسيا "البوتينية"، ومؤخراً، يهددها بفرض عقوبات، وعندما أخرج، هو وتنياهو، الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران خلال ولايته الرئاسية الأولى، أتاح ذلك لإيران الاقتراب من عتبة أن تكون دولة نووية، إذ إن كلاً من تنياهو وآيات الله بحاجة إلى سباق تسلّح نووي. أين سيكون خط المواجهة الجيوسياسي المقبل؟ هذا يبقى مجرد تخمين، وبصورة خاصة في ظل حروب التجارة التي يثيرها ترامب، ولا سيما ضد الصين، واستعراض القوة الجوية المشترك مع إسرائيل ضد إيران.

ثمة تحالف قائم بين ترامب وتنياهو لضمان استمرارية حُكم تنياهو الديكتاتوري، وبما أن الأخير بحاجة إلى استمرار الحرب في قطاع غزة، فإن ترامب يعمل على تمهيد الطريق لاستئنافها. وفي الوقت الذي يسعى المبعوث ستيف ويتكوف لتمديد الصفقة الثانية (التي صاغها بنفسه) بمراحلها المختلفة، والتي أصبحت تُعرف، مؤخراً، باسم "مخطط ويتكوف"، فإن ترامب يعمل على إفشالها، فيوجه بشكل مستمر إنذارات نهائية إلى "حماس"، تحمل صيغة متشابهة: "أعيدوا جميع المخطوفين فوراً، الأحياء والأموات، وإلا ستُفتح عليكم أبواب الجحيم".

إنه يتظاهر، في عرض مشترك مع مخطوفين محرّرين، بأنه يهتم بإعادة بقية المخطوفين إلى ديارهم. لكنه، لو أراد ذلك فعلاً لفرض وقفاً فورياً للحرب على تنياهو وضمان عودة جميع المخطوفين.

في أحدث عرض رعب له، توجّه إلى سكان غزة، عبر منصته الاجتماعية "تروث سوشال"، بالقول: "ينتظركم مستقبل جميل، لكن ليس إذا كنتم تحتجزون مخطوفين. إن كنتم تفعلون ذلك فستموتون حتماً. اتخذوا القرار الصحيح، واطلقوا سراح المخطوفين، الآن، وإلا فسيكون الجحيم في انتظاركم لاحقاً"، كأنه يوحي أن الأمر في أيديهم.

وفقاً لخطة تنياهو وترامب من المتوقع أن تستأنف إسرائيل الحرب، بهدف احتلال قطاع غزة بقوة غير مسبوقه. سيحوّل الحصار الإنساني إلى حصار مطلق، ويتبعه هجوم مدمر، ستؤدي تبعاته إلى وسم إسرائيل كدولة بالعار على المستويين الأخلاقي والقانوني، وربما حتى وسم الشعب اليهودي ككل بالعار. أما المخطوفون، فسيتروكون لمصيرهم المحتوم، وهو ما يعني التخلي عنهم للموت.

على رئيس هيئة الأركان العامة، الجنرال إيال زامير، أن يقف أمام نتنياهو ويقول له بوضوح: "لن يفعل الجيش الإسرائيلي ذلك، وهذه ليست حرباً للدفاع عن إسرائيل الديمقراطية، بل هي حرب ستؤدي إلى تدمير الحلم الصهيوني ببناء مجتمع أخلاقي، ومتساوٍ، وديمقراطي".

قد يُقال زامير من منصبه قبل أن يكمل بضعة أشهر في ولايته، لكنه بذلك سينقذ إسرائيل من الانحدار نحو ديكتاتورية تعتمد على جيش غير أخلاقي ومجتمع موسوم بالعار، من دون أن يكون ذلك بإرادته، أو برغبته. وإن لم يفعل ذلك، فسيكون خائناً لمهنته.

* * *

هآرتس: كم ستكلف الحرب إذا استؤنفت؟ وزارة المالية توقفت عن كشف البيانات للجمهور

بقلم ماتي توكر

توعد رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، باستئناف الحرب بشكل قوي، وبدؤوا في هيئة الأركان الجديدة في إطلاق تصريحات عن هدف أساسي يتمثل في "تدمير حماس". ولكن إذا حاول المواطنون في إسرائيل متابعة تكلفة الحرب فإنهم سيجدون صعوبة في ذلك. السبب هو أن المحاسب العام في وزارة المالية توقف عن نشر تكلفة الحرب بشكل متواصل. حتى نهاية العام 2024، نشر المحاسب العام كل شهر تكلفة الحرب بالتفصيل. وقد فعل ذلك في تقارير الأداء لميزانية الدولة. هذه هي التقارير التي تفسر كل شهر مداخيل الحكومة ونفقاتها، وتظهر العجز في نشاطات الحكومة؛ المعطى الرئيس الذي يحظى بأهمية كبيرة.

حسب التقرير الأخير للمحاسب العام فإنه حتى نهاية 2024 بلغت تكلفة الحرب 124.7 مليار شيكل، منها تقريبا 100 مليار شيكل في 2024. تكلفة أخرى للحرب تتمثل في دفعات صندوق التعويضات، حيث تنقل الدفعات منه عن أضرار مباشرة وغير مباشرة لمواطنين ومصالح تجارية.

منذ اندلاع الحرب وحتى نهاية 2024 تم دفع 18.5 مليار شيكل من صندوق التعويضات، حيث إن مجموع تكلفة الحرب حسب المحاسب العام، تبلغ تقريبا 150 مليار شيكل. سمحت المقاييس المفصلة، التي عرضها المحاسب العام، بالتمييز بين تكلفة الحرب الأمنية والتكلفة المدنية. هذه الأرقام لها أهمية خاصة؛ لأنها سمحت بمتابعة زيادة نفقات الحكومة التي نبتت من الحرب، وبالتالي، مناقشة الزيادة الحادة حتى في النفقات غير المتعلقة بالحرب؛ أي أن الحكومة ازدادت نفقاتها ولم تقم بزيادة النجاعة كما هو متوقع في فترة الحرب. لكن منذ تقرير الأداء في كانون الثاني 2025، توقفوا في دائرة المحاسب العام عن النشر حول تكلفة الحرب المحدثة، ولم يعد بالإمكان فهم ما هو حجم نفقات الحكومة إذا خصمنا منها نفقات الحرب.

هذا النقص في المعلومات يثقل على القدرة على تحليل أداء ميزانية الدولة. ويصبح هذا الوضع أكثر خطورة عندما تسمع من كل الجهات تصريحات حول استئناف الحرب وبشراصة. وإذا اختارت الحكومة العمل بهذا الشكل، فإنه لا يمكن معرفة تكلفة الخطوات التي سيتم تنفيذها في الوقت الحقيقي.

في قسم المحاسب العام يقولون رداً على ذلك بأنه "مع استمرار الحرب فإن أهمية قياس منفصل لتكلفة الحرب في جهاز الأمن قلت، لأنه كلما مر الوقت يصبح التمييز بين تكلفة الحرب المباشرة وزيادة القوة وبناء القوة، والتكلفة الجارية أصعب. وبالنسبة لصندوق التعويضات سيتم وضع تقرير دوري حسب تقدير القسم.

معطيات متناقضة

ربما توجد لقسم المحاسب العام، الذي يحسب كل نفقات الحكومة النقدية، صعوبة في تقدير نفقات الحرب. ولكن يوجد في يد جهاز الأمن معلومات مفصلة عن نفقات الحرب، أيضا المحاسب العام يمكنه استخدامها. في قسم المستشار الاقتصادي لرئيس الأركان يصدر كل يوم تقارير عن تكلفة الحرب. تأخذ هذه التقارير في الحسبان تكلفة أيام الاحتياط، واستخدام الذخيرة، ومنظومات الاعتراض، وتشغيل منظومات مختلفة، وطلعات سلاح الجو. حتى بيانات شهر شباط فإنهم في قسم المستشار الاقتصادي لرئيس الأركان قدروا نفقات الحرب بـ 154 مليار شيكل، إضافة إلى النفقات العادية لجهاز الأمن. هذا المبلغ أعلى 20 في المئة من تقديرات قسم المحاسب العام (إذا لم يتم الأخذ في الحسبان صندوق التعويضات الذي لا يتم إدراجه في حسابات جهاز الأمن).

بكلمات أخرى، حتى عندما نشر المحاسب العام معطيات نفقات الحرب لم تكن متطابقة مع معطيات جهاز الأمن. السبب الرئيس في عدم التوافق يكمن، كما يبدو، في حقيقة أنهم في قسم المحاسب العام يحسبون نفقات الحرب على أساس تقارير تنفيذ الميزانية نقدا. أي أن التقدير هو حول النفقات الفعلية من الميزانية العامة للدولة. وحتى موعد إصدار تقارير الأداء. من جهة أخرى، في العادة لا يتم إدراج النفقات المدفوعة لاحقا في الحساب، حتى لو تم الالتزام بها في فترة التقرير. مثلاً، في حين يتم تقدير أيام الاحتياط في جهاز الأمن حسب التاريخ الذي أجريت فيه، فإن قسم المحاسب العام يقوم بشمل نفقات أيام الاحتياط عندما يتم دفعها بالفعل. إضافة إلى ذلك يقدر في جهاز الأمن نفقات الحرب حسب كلفة استخدام المعدات والذخيرة الموجودة في الاحتياط، على أساس تقدير قيمتها الاقتصادية. في المقابل، في قسم المحاسب العام يقدر النفقات المالية فقط. على أي حال، حقيقة أن مواطني إسرائيل ليست لديهم معرفة اقتصادية عن نفقات الحرب الجارية من شأنها أن تمس بالقدرة على إجراء نقاش عام ومعرفة تكلفة الحرب، أيضاً ستتمس بالقدرة على متابعة نفقات الوزارات الحكومية عندما يتم خصم نفقات القتال منها.

* * *

تغير المعادلة في سوريا.. أربعة أعداء جدد للاحتلال أكثر خطورة

ترجمة: موقع عربي 21

ما زالت الانطباعات الإسرائيلية بالخسائر التي مُنيت بها عقب سقوط نظام الأسد في سوريا تخرج تباعاً، بدءاً بقيادتها الجديدة، مروراً بتوجهات تركيا بتثبيت نفسها وترسيخ موطئ قدمها، وصولاً لموقف الدروز غير الواضح بعد، وانتهاءً بإمكانية انزلاق البلاد إلى حالة من الفوضى التي لن تكون إيجابية على صعيد أمن دولة الاحتلال، وكل ذلك يعني أن الوضع الأمني على الحدود مع سوريا يغلي. وأكد الجنرال يائير رافيد رافيتس، قائد المنطقة الشمالية في الوحدة 504، ورئيس فرع العمليات في الموساد في بيروت سابقاً، أن "الوضع الجديد في سوريا يعني أنه بدلاً من عدو لدود واحد، هو بشار الأسد، فقد بات لدى الاحتلال اليوم عدة أعداء في سوريا، ليسوا أقل مرارة، ولكن أقل توازناً، وأكثر خطورة.

وأضاف رافيتس أن "أول هؤلاء الأعداء القيادة الجديدة ممثلة بأحمد الشرع، الإسلامي الراديكالي، الذي أصبح رئيساً للدولة، ورغم كل محاولاته للظهور بمظهر الزعيم المتزن، وتتضمن خطاباته كلمات ناعمة وجميلة مقبولة في الغرب، لكنه يبقى الجولاني الذي يتحدث بإعجاب عن وحدة الأمة السورية."

وأضاف في مقال نشرته صحيفة ידיعوت أحرونوت أن "العدو الثاني هو تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان الثاني الذي يحاول تثبيت نفسه، وأخذ مكانه في سوريا، حيث إن لديه أهدافاً عديدة، "إسرائيل" واحدة منها، لكنها ليست على رأس قائمة أولوياته، بل إن هدفه الأول منع إقامة إقليم كردي مستقل في سوريا، ورغم أنه منشغل حالياً بهذه القضية، فإنه في المستقبل سيتم إضافة دولة الاحتلال إلى خطط عمله، سواء من منطلق طموحاته التوسعية، أو خدمة لحليفه الجولاني، ثم سيقوم بإعداد قواته في جنوب سوريا بشكل يهدد الاحتلال."

وأشار إلى أن "دولة الاحتلال في هذه المرحلة يجب أن يكون استعدادها مبنياً على الاستخبارات، لكن يجب على العناصر الأمنية المناسبة أن تكون قد بنت القوة بالفعل، وعندما يحين الوقت، فيجب أن تستعد لمواجهة الجيش التركي، الذي يعتبر من أكبر الجيوش في العالم، عقب تحطّم منذ زمن طويل أوام السلام والهدوء التي دفعت رؤساء الأركان لتقليص قوة جيش الاحتلال في حرب "السيوف الحديدية" مع حماس في غزة، والمواجهة مع حزب الله في الشمال."

واستدرك بالقول إن "انضمام تركيا إلى حلف الناتو أمرٌ مهم، وللموقف الأمريكي تأثيرٌ كبير، لكن لا يوجد عالمٌ بمنأى عن ذلك، فالنظام في الولايات المتحدة يتغير أيضاً، ومعه تتغير سياسة الإدارة تجاه الاحتلال، وما يحدث في منطقتنا." وأشار إلى أن "التهديد الثالث متمثل في قوة أخرى موجودة تعمل في سوريا، وهم الدروز، وتماشياً مع تقاليد هذا المجتمع، فهم يتصرفون بولاء كامل لحكومة البلد الذي يعيشون فيه، خاصة مدينة السويداء."

وأكد أن "التهديد الرابع القادم من سوريا هو الفوضى السائدة فيها، رغم أنها لا تزال في بدايتها، وما زلنا ننتظر الكثير من التطورات، وما زال من الصعب التنبؤ بمن سيحاول تحريك الأمور، ومن بينها إيران الساعية للحفاظ على الاستمرارية الإقليمية لحزب الله في لبنان، وروسيا الساعية لحماية قواعدها البحرية في اللاذقية وطرطوس، وهذا عامل مهم يجب أخذه في الاعتبار." وأشار إلى أنه "في مواجهة هذه التطورات الأمنية المتوقعة وغير المتوقعة، ولا يُمكن التنبؤ بها حاليًا، يجب على دولة الاحتلال الاستعداد والتصرف بما يضمن أمنها، ويحفظ مصالحها على المدى البعيد، ففي الجولان، يجب الحفاظ على الانتشار الحالي، وإجراء تغييرات إلى الشرق إذا كانت الأحداث على الأرض تتطلب ذلك، ومحاولة فتح خطوط مع الأقليات في سوريا، بما فيها الدروز والأكراد والعلويون، وإمكانية نقل السلاح إليهم." وختم بالقول إن "كل هذه الخطوات مطلوب القيام بها انطلاقًا من مبدأ السرية، ومنع تصريحات السياسيين الإسرائيليين، بما في ذلك فرض رقابة مُشددة عليهم، وتجنّب الأوهام الكاذبة حول "شرق أوسط جديد" أو "نظام جديد في سوريا".

* * *

حراك في المعارضة الإسرائيلية وسط توقعات بظهور أحزاب جديدة

كشف محللون ومراقبون إسرائيليون، عن وجود حراك في صفوف المعارضة الإسرائيلية، وسط توقعات بظهور أحزاب جديدة، بعد دعوة الجنرال يائير غولان رئيس حزب "الديمقراطيين" لتوحيد الجهود من أجل العمل المشترك ضد الحكومة اليمينية. وأكد المحلل في صحيفة "يديعوت أحرونوت" العبرية يوفال كارني، أن "غولان من المتوقع أن يكون أحد اللاعبين الرئيسيين في الحملة الانتخابية المقبلة، خاصة في الكتلة اليسارية، لذلك فقد بدأ مبكرًا حملته الانتخابية بدعوة المعارضة للتركيز على أربع قضايا لا خلاف عليها." وتابع كارني في مقاله: "الخطأ الخطير هو انشغال المعارضة بما سيحدث بعد سقوط الحكومة الحالية، وليس العمل على إسقاطها في الوقت الحالي"، مشددًا على أن "خطة غولان تتضمن الاتفاق على آلية تنسيق مشتركة، واجتماعات أسبوعية، والإعلان عن جملة من الإجراءات."

وأوضح أن "أهم هذه الإجراءات يتمثل في عدم إقرار أي قانون ائتلافي، وعرقلة كل ما هو ممكن في اللجان البرلمانية، والجلسة العامة للكنيست، بدعوى عدم إتاحة الفرصة أمام الائتلاف الحاكم للتناقس"، على حد وصفه.

وفسر ذلك بأن "النهج الذي تقوده الحكومة هو شعور زائف، لا يميز بين من يحاولون تدمير الدولة، ومن يحاولون إنقاذها، ولذلك فإن الاحتجاجات اليوم ضدها ضعيفة، ورغم أن المصاعب أمام تنظيمها ليست قوية بما فيه الكفاية، لكن انعدام الأمل لدى معارضيها أقوى من حجم المصاعب." وبيّن أن "غولان لا يخفي اتهامه لبيني غانتس رئيس المعسكر الوطني بالتسبب بضرر بليغ ألحقه بالمعارضة؛ لأن عند كل مفترق طرق يصل إليه، يختار التعاون مع بنيامين نتنياهو على إنقاذ الدولة، وهكذا ارتكب عدة أخطاء فادحة في هذا المجال ساعدت الأخير في منحه الشرعية، سواء خلال أزمة كورونا، وبشكل غريب ومُحير بعد

هجوم حماس في السابع من أكتوبر. "وذكر أن وجود غانتس في مجلس الحرب في الشهر الأول كان مطلوباً، لكن "ماذا عن بقائه ثمانية أشهر دون جدوى؟!"

غانتس نفسه ردّ على الانتقادات الموجهة إليه، بزعمه أن "اتهامي بإنقاذ الحكومة الحالية حين دخلتها غير صحيح، وكلام مُنعزل عن الواقع، زاعماً أنني دخلتها لإنقاذ الدولة، رغماً عن نتيماهو، وليس بفضلها، ومن يقول إنه لو لم أدخلها لانهارت، هم أنفسهم من قالوا؛ إنه في لحظة خروجنا منها فإنها ستنهار، مع أنه من كان سينهار لو لم ندخل الحكومة هي الدولة برمتها." وأشار كارني إلى أن "غولان يشعر بالانزعاج من إجراءات محاكمة نتيماهو؛ لأن القضاة مطالبون بإجرائها، وهم لا يفعلون ذلك الآن، بل يسمحون له هو بإجرائها، حيث يتعرض النظام القضائي لهجوم خطير من قبله، الأمر الذي يستدعي من القضاة أن يقاوموه، وإلا فسنحصل على نظام قضائي كالمجر وبولندا."

وأضاف أنه "في سياق متصل، كشف استطلاع جديد للرأي أُجري في الأيام الأخيرة، بتكليف من منتدى لأصحاب الأعمال تابع لليمين، هوية الأحزاب اليمينية التي قد تُنافس الائتلاف الحالي، حيث يظهر حزبان جديداً بجانب الأحزاب القائمة: أولاهما حزب يميني جديد بقيادة نفتالي بينيت من المتوقع أن يحصل على 23 مقعداً في الكنيست، والثاني حزب الاحتياطيين بقيادة يوعاز هندل قد يحصل على سبعة مقاعد." وختم بالقول؛ إن "هذه التطورات الإسرائيلية تحصل بالتوازي مع تعزيز كتلة الائتلاف اليميني الحاكم، فلا يزال حزب الليكود الأكبر بين كتل الكنيست بحصوله على 20 مقعداً، فيما يبلغ عدد مقاعد الائتلاف الحالي 44 مقعداً."

* * *

رئيس الشاباك الأسبق يدعو الإسرائيليين إلى عصيان مدني

ترجمة: موقع عرب 48

عامي أيالون: "عندما تخرق الحكومة القانون، فإن مصطلح عصيان مدني يعني أن القانون هو خطنا الأحمر" * رئيس شاباك سابق آخر: "المشكلة هي أن نتيماهو يقيس أداء رئيس الجهاز بموجب ولاء شخصي، لكن ولاءه للدولة"

دعا رئيس الشاباك الأسبق، عامي أيالون، اليوم الإثنين، الجمهور في إسرائيل إلى عصيان مدني لأن إسرائيل موجودة أمام "الأزمة الدستورية الأكثر شدة التي مرّت عليها منذ قيام الدولة"، واتهم الحكومة بأنها تخرق القانون. وتأتي أقوال أيالون غداة إعلان رئيس الحكومة، بنيامين نتيماهو، عن عزمه إقالة رئيس الشاباك، رونين بار.

وقال أيالون، خلال مقابلة لموقع "واينت" الإلكتروني، إنه "إذا كنا كمواطنين لا نوافق على خرق القانون، فإننا لا ننفذ ما ينبغي فعله. ومصطلح عصيان مدني يرافق جميع الديمقراطيات، وبشكل بارز منذ فترة العبودية في الولايات المتحدة وحتى اليوم. وعندما نرى أن الحكومة تعمل خلافاً للشعب، فإن هذه حكومة متمردة." وأضاف أنه "أدعو المواطنين إلى الخروج إلى الشوارع

وقول كلمتهم، وأنا أقول إنه عندما تخرق الحكومة القانون، فإن مصطلح عصيان مدني يعني أن القانون هو خطنا الأحمر. وخطنا الأحمر هو العنف. وعدا ذلك، لدينا دور. والديمقراطية هي لنا وليس للحكومة. وإذا لم ندرك أن الولاء للملك لا يسبق الولاء للمملكة، لن نكون مستعدين لفتح الثمن."

وقال أيالون، وهو قائد سلاح البحرية الأسبق، إنه يعارض الدعوات لعدم الخدمة العسكرية في قوات الاحتياط، واعتبر أنه "خلافًا لموقف الكثيرين من زملائي، فإن خدمة الاحتياط هي خارج المجال لأن هذه الدولة ليست للملك. ونحن لا نحارب من أجله." وتابع أنه "يتعين علينا كمواطنين أن نقتنع بالتزول إلى الشوارع بأنه يتم إرسال الجنود إلى حرب لا توجد فيها أي غاية سياسية. وبعضهم يعود بتواييت. ونحن نعلم أن هذه الحرب لن تعيد المختطفين، ولن تهزم حماس. وعلينا إنشاء بديل ليكون هناك داخل الفراغ الذي يصنعونه."

وحول قرار ننتياهو بإقالة بار بسبب فقدان ثقته به، قال أيالون إن "حقيقة أن رئيس الحكومة يطالب بالثقة هي حقيقة معروفة. ولا أريد أن أعطي أمثلة لأنني تعهدت بألا أتطرق إلى أمور أعرفها والآخرين لا يعرفونها، وهذا ما قصده ناداف (أرغمان رئيس الشاباك الأسبق). والحديث لا يدور عن أسرار دولة وإنما عن أمور كهذه. حول كيف ينظر رئيس الحكومة إلى منصبه وإلى علاقته مع رئيس الشاباك."

وكان أرغمان قد هدد، الأسبوع الماضي، بكشف معلومات غير معلنة عن ننتياهو إذا تبين له أن الأخير يتصرف ضد القانون، وإثر ذلك قدم ننتياهو شكوى ضده إلى المفتش العام للشرطة الذي أوعز بتحقيق ضد أرغمان.

وأضاف أيالون أن "الذراع التنفيذية، وأنا أعرف رؤساء حكومات كثيرين، أرادت دائما قدرة أكبر على الحكم وقوة أكثر. ولذلك فإن السؤال هو ماذا يتعين على رئيس الشاباك أن يفعل، فمن جهة هو يخضع لرئيس الحكومة ومن الجهة الثانية ولاءه للنظام الديمقراطي. وهذا يؤدي إلى توتر بنيوي وهذا هو التوتر الذي يواجهه رونين بار." وتابع أنه "عندما أنهيت ولايتي لم أعط نصائح لخلفي، لكني قلت إن رئيس الشاباك الذي لم يقل مرة واحدة طوال سنوات ولايته لرئيس الحكومة 'سيدي، حتى هنا، هو على ما يبدو رئيس شاباك لم يقم بواجبه بشكل لائق." وأشار أيالون إلى أن "رئيس الشاباك يعلن عن عائلة رئيس الحكومة أكثر مما يعرف رئيس الحكومة. وهو يعرف أمورا كثيرة جدا، لكن هذا أمور لا أعتزم كشفها."

وقال رئيس الشاباك الأسبق، يعقوب بييري، لـ"واينت" أيضا، حول قرار ننتياهو إقالة بار، إن "رئيس الحكومة هو القائد الأعلى لرئيس الشاباك. وصلاحيته هي تعيينه وإقالته. والسؤال هو ما هي الأسباب، والمشكلة هي إلى أي وضع من شأن ذلك أن يجرّ الدولة." وأضاف بييري أن "المشكلة هي أن ننتياهو يقيس أداء رئيس الجهاز بموجب ولاء شخصي، وولاء رئيس الجهاز هو لدولة إسرائيل، للديمقراطية الإسرائيلية، لمواطني إسرائيل، وليس شخصيا لرئيس الحكومة." وتابع أنه "أعتقد أن ننتياهو استخدم أقوال ناداف أرغمان، التي فهم منها أنها تنطوي على تهديد ضد رئيس الحكومة، وربطهما في حملته ضد رونين بار. وننتياهو يدعي أن بار يحرض ضده، لكن لا يوجد أي أساس لذلك."

وحسب بيرى، فإن "العلاقات بين بار وأرغمان ليست جيدة. ولم يكن تنسيق بينهما بخصوص أقوال أرغمان، ولذلك فإن الأمور التي يستند نتنياهو إليها ليست صحيحة."

* * *

هآرتس: نتنياهو يُفكك إسرائيل وإبعاده سيمنع انهيارها: تلقى 65 مليون \$ من الدوحة..

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

زلزالٌ هزّ دولة الاحتلال، فقد أقدم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ليلة أمس الأحد بإقالة رئيس (الشاباك) رونين بار، زاعماً أنه لا يثق به، الأمر الذي أثار عاصفةً سياسيةً كبيرةً وذلك على خلفية التحقيقات التي يُجرىها الشاباك ضدّ مساعدي نتنياهو في قضية حصولهم على أموالٍ ضخمةٍ من قطر، في القضية التي باتت تُسمى (قطر-غيت).

واعتبرت صحيفة (هآرتس) العبرية، اليوم الاثنين في افتتاحيتها أنّ نتنياهو بإقالته رئيس الشاباك يقوم بتفكيك دولة الاحتلال، وأنّه دون التخلّص منه سياسياً فإنّ الأضرار التي ستلحق بالكيان ستكون جسيمةً وغيرُ مسبوقَةٍ، على حدّ تعبيرها. وفي السياق، أمرت محكمة إسرائيلية بحظر النشر في قضية يحقق فيها جهاز الأمن العام الداخليّ (الشاباك) ضدّ مسؤولٍ كبيرٍ بمكتب رئيس وزراء حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو.

وكشفت صحيفة (هآرتس) العبرية النقيب عن فرض حظر النشر على قضية جديدة تتعلق بتحقيق يجريه (الشاباك) ضدّ مسؤول كبير في مكتب نتنياهو. وأضافت أنّه في إطار القضية "اتخذ الشاباك إجراءات استثنائية ضدّ الموظف، وكذلك ضدّ شخص آخر متورط في القضية، وهو ناشط احتجاجي ضدّ رئيس الوزراء لا يعمل في مكتبه"، على حدّ تعبيرها. وأشارت الصحيفة، التي نشرت الخبر بعد أن حظي بموافقة الرقابة العسكرية، إلى أنّ أمر حظر النشر على تفاصيل القضية صدر الأسبوع الماضي بمحكمة الصلح في ريشون لتسيون، ويستمر لمدة 30 يومًا. ونقلت عن عدة مصادر مطلعة على التفاصيل قولها، إنّها على الرغم من الخطورة التي وصفت بها القضية في البداية، فإنّه لم يتضح بعد ما إذا كانت الإجراءات الصارمة المتخذة ضدّ المتورطين فيها ضرورية بالفعل، دون تفاصيل حول طبيعة هذه الإجراءات.

علاوة على ذلك، لفتت الصحيفة العبرية إلى أنّها تقدمت، أوّل من أمس السبت، بطلب رفع حظر النشر عن القضية، مشيرة إلى أهمية نشرها "في ضوء الحفاظ على مبادئ حرية الصحافة وحق الجمهور في المعرفة"، طبقاً لأقوالها ولم توضح الصحيفة الاتهامات الموجهة للموظف في مكتب نتنياهو وأسباب التحقيق.

ومن الجدير ذكره أنّه في الآونة الأخيرة، فُتحت عدة تحقيقات من قبل الشاباك ضدّ موظفين ومسؤولين في مكتب نتنياهو وكبار مستشاريه بما في ذلك بهم تتعلق بتسريب وثائق أمنية حساسة إلى وسائل إعلامٍ أجنبية، الأمر الذي أشعل فتيل الحرب بين

نتنياهو وقيادته جهاز (الشاباك) رونين بار، حيث ألمح نتنياهو في عدّة تصريحات إلى أنّه ينوي إقالة بار من منصبه، علماً أنّ نتنياهو هو المسؤول المباشر عن الشاباك بحسب القانون الإسرائيليّ.

في سياقٍ متصلٍ، أصدرت محكمة إسرائيليةً أمرًا بمنع نشرٍ يتعلق بالقضية المعروفة باسم (قطر غيت)، والتي تتناول العلاقات بين موظفي مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ودولة قطر. وأصدرت محكمة الصلح في ريشون لتسيون حظر النشر يوم الثلاثاء الفائت، وكشفت تقريراً للقناة الـ 13 بالتلفزيون العبري عن أنّ المحققين يبحثون في احتمال تحويل مئات الآلاف من الدولارات من قطر إلى مساعدي رئيس الوزراء الإسرائيليّ بنيامين نتنياهو في الأشهر الأخيرة.

ووفقاً للتقرير، فإنّ هذه الشبهة تبدو الأحدث في سلسلة من الادعاءات التي تشير إلى أنّ شخصيات في دائرة رئيس الوزراء تمّ دفع أموال لها من قبل الدوحة لتحسين صورتها في جميع أرجاء العالم وذلك عشية انطلاق كأس العالم لكرة القدم في الدوحة بالعام 2022.

وكانت النائبة العامة الإسرائيليّة، غالي باهاراف-ميارة، قد أمرت بإجراء تحقيقٍ في هذه العلاقات المزعومة أواخر الشهر الماضي، والذي يجريه الآن (الشاباك) والشرطة.

ووفقاً للتقرير، تمّ تحويل مبالغ مالية كبيرة إلى مساعدي نتنياهو بشكل غير مباشر عبر وساطات مختلفة، بما في ذلك وساطة شركة يمتلكها يوناتان أوربيخ، المستشار البارز لنتنياهو الذي عمل سابقاً كمتحدث باسم حزب الليكود الحاكم. ونفت التقارير أنّ يكون أوربيخ يعمل لصالح قطر، وأعرب المحققون عن دهشهم من حجم الأموال التي تمّ تحويلها من الدولة الخليجيّة، وفق الاشتباه لمساعدتي ومستشاري نتنياهو المقربين، والذي يرفض أحدهم المثلول للتحقيق بسبب تواجده خارج دولة الاحتلال.

وقال وزير الحرب الأسبق، موشيه يعالون ردّاً على تصريح نتنياهو بأنّه سيقاضيه، قائلاً: "سمعت أنّ ممول حماس، أي نتنياهو، ينوي مقاضاتي، بالعكس. ربّما تكون هذه فرصة لسماع توضيح عن حقائق الأموال النقدية القادمة من قطر إلى حماس"، وأضاف أنّ رئيس الحكومة "يتعرض لضغوطٍ من تحقيق الشاباك الذي خضع لأمر منع النشر. ومحاولة إقالة رئيس الشاباك والمدعي العام تنبع أيضاً من هذا الضغط"، طبقاً لأقوال وزير الحرب الإسرائيليّ الأسبق.

وكان موشيه يعالون، قال خلال مقابلةٍ تلفزيونيّةٍ، بتصريحاتٍ مثيرة للجدل، مدعيّاً أنّ لدى المخابرات الأمريكيّة معلومات تفيد بأنّ نتنياهو تلقى 15 مليون دولار من قطر عام 2012، و50 مليون دولار إضافيّة عام 2018. وأضاف أنّ هذه الادعاءات تستند إلى وثائق استخباراتية، لكنها لم تُحقّق بعد بشكلٍ رسمي داخل إسرائيل.

وعند سؤاله عن الأدلة التي تدعم هذه الاتهامات، أجاب يعالون: "بالتأكيد، هناك معلومات استخباراتية قُدمت، لكن عندما بدأ رئيس الشاباك التحقيق فيها، تمت إقالته بسرعة"، طبقاً لأقواله.

يُشار إلى أنّ إقالة رئيس الشاباك، تنضّم لإقالة قائد الجيش هرتسي هليفي، ووزير الحرب السابق، يوآف غالانط، فيما أعلن نتيها هو أنّه سيعقد جلسة لحكومته في غضون الأيام القليلة القادمة لاتخاذ قرارٍ بإقالة المستشارة القضائية للحكومة، غالي بهراف ميارا.

* * *